الفصل الخامس

العيش فى حالة من الخوف

«من المثبط أن تكون عربيا مسلما تعيش فى الولايات المتحدة هذه الأيام. حينما تذهب إلى الشرق الأوسط، يُنظر إليك على أنك دافع ضرائب أمريكى تعمل، من خلال نقودك، على تدمير منازل الناس. وحينما تعود إلى الولايات المتحدة، يُرتاب فيك بوصفك إرهابيا محتملا وخاطفا للطائرات».

رائد جرّار

ناشط عراقى أمريكى

ثقافة القمع القومية:

في الذكرى الأربعين لاحتلال غزة والضفة الغربية ومرتفعات الجولان، أصدرت مجموعة من المثقفين والنشطاء والكتاب الأفارقة الأمريكيين البارزين «خطابا إلى أمريكا السوداء حول الحقوق الفلسطينية وتنظيم مسيرة ١٠ يونيه» وطلبت من الجالية الأفروأمريكية الاضطلاع بدور قيادى للفت الانتباه إلى الأعوام الأربعين من انتهاك حقوق الشعب الفلسطيني. وكما كان متوقعا، هاجم دايفيد هوروويتز الموقعين، والذين كان من بينهم كورنيل وست، ومانينج مارابل، ومحمود ماميداني، وباربرا رانسبى وبركسى سبيت وسدريك روبينصون، هاجمهم بصفتهم «محبين للإرهابيين» و«معادين للسامية» و«كارهين لإسرائيل». وبدلا من شجب أربعين عاما من الاحتلال الإسرائيلي، نجده يقول إنه كان ينبغى على هؤلاء الأساتذة والنشطاء والشخصيات الدينية المعادين للسامية إحياء ذكرى خمسين عاما من «الحروب القذرة التى شنها

العرب» على إسرائيل التى كان ينبغى عليها [إسرائيل] طرد الفلسطينيين من الضفة الغربية فى عام ١٩٦٧ لولا أن تغلب عليها نزوعها للخير.

مثل هذا الهجوم مألوف ومجرَّب. وفيما أن هورووبتز الذى لا يتمتع بالمصداقية وليس له سوى القليل من المسوغات، ما هو إلا مهووس بجنون العظمة متخصص فى التشهير، فإن مثل هؤلاء «الأرزقية» المؤدلجين، يقومون بدور حاسم فى حشد التنظيمات والمؤسسات وتأجيج المشاعر الجماهيرية. فى الفصول السابقة، تم إلقاء الضوء على الأجندة العامة للأكاديميين المارقين، والمرتزقة المؤدلجين، والمخبرات/ المخبرين المحليين الانتهازيين، والصحفيين الشركاتيين، و«مراكز الأبحاث»، واللوبيهات، وجماعات الموالاة، وأجندة الحكومة المحلية والفدرالية، للتحكم فى النقاشات حول الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين والعراق. تعمد الكتب الإرشادية والتى تكتبها الجماعات المناصرة لإسرائيل بشكل أساسى إلى إعطاء التعليمات

لكوادر الطلبة عن كيفية العمل بنشاط ويقظة لإشراك إدارات الجامعات، ومجالس الأمناء، والخريجين، والمانحين ومجموعات هيئات التدريس والزملاء من الطلبة، إلى جانب المجتمعات المحلية، والإعلام، والحكومة، إشراكهم فى حملاتهم لوقف الأبحاث الأكاديمية الأخلاقية الصارمة، والأنشطة، والنقاشات الناقدة لسياسات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط ولجرائم إسرائيل فى حق الفلسطينيين، بل وتجريمها.

ليس بالأمر الصعب اصطناع الاشتراك فى الحركة المعادية للفلسطينيين ودعمها فى وجود التحيزات القائمة السائدة المناصرة لإسرائيل فى إدارات الكليات، والصحافة والدوائر السياسية بالولايات المتحدة والتى هى ثمار أنشطة مماثلة ظلت تعمل لعقود عدة. تم إثبات العلاقة بين لوبى إسرائيل، والسياسيين، بل والأكاديميين أيضا، على المستوى العلنى والعام من خلال مقال چون ميرشايمر وستيفن وولت الشهير. بيد أن هذا الكتاب وبدلا من إلقاء المسئولية على لوبى ماكر يعمل ذيلاً يحرك الكلب السياسى الأمريكي، فإننا نزعم أن كراهية العرب والإيقاع بالمسلمين، هى من العناصر الأيديولوجية الثابتة فى اللاوعى السياسى للولايات المتحدة. سأناقش فى الفصل السادس بإيجاز كيف أن تحالف الولايات المتحدة وانحيازها الطبيعى لإسرائيل، ودعمها الاقتصادى والعسكرى والسياسى للدولة الصهيونية، لا يرجع فقط إلى رغبة كليهما فى التحكم بالمنطقة، بل هو ناجم أيضا عن أيديولوجيا الاستيطان/ الاستعمارى وتاريخ البلدين المتماثل.

تُجسّد حالة البروفسور العريان، ومحنة الأكاديميين العاملين فى مجال دراسات الشرق الأوسط (وغيرهم من ذوى العقائد المبدئية حول العدالة الاجتماعية فى الشرق الأوسط)، تجسد محاولة النظام القانونى للولايات المتحدة – بالتناغم مع الهيئات والوكالات غير التابعة للدولة بدءا من المجموعات المناصرة للصهيونية ومراكز الأبحاث التابعة للمحافظين الجدد وحتى إعلام التيار السائد والمؤسسات الأكاديمية– محاولاتها التى لا تقتصر على منع الأحاديث والأنشطة الناقدة للولايات المتحدة وإسرائيل من خلال الإجراءات القانونية التى تستند إلى اتهامات أخري، بل وتجريم الذين يسعون

إلى ممارستها. لم يلتزم النظام القانونى بمراعاة الحقوق المدنية الأساسية بما فيها «الحريات» التى نص عليها الدستور وكفلها وبخاصة التعديل السادس والثامن والرابع عشر.

ومثل ما هو حادث مع كثير من الأقليات الأخرى، نجد أن النظام القانونى مُسيَّس وهناك العديد من حالات ازدواجية المعايير. بيد أنه فى حالة العرب والمسلمين الأمريكيين، فإن الكثيرين غالبا ما يؤيدون هذا التسييس ولا ينتقده سوى القليلين وذلك تحديدا لأن التيار السائد الأمريكى ملتزم أيديولوجيا بأمن إسرائيل على حساب حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره – ناهيك عن حقه فى الحياة وعدم خضوعه للتعذيب والعقاب الجماعى وتجويعه من خلال الحصار. وفى أفضل أحواله يفتعل النظام القانونى قضايا ضد المشاهير والقيادات البارزة الإسلامية والعربية من أجل مكاسب سياسية على الجبهة الداخلية، أما فى أكثر الحالات خبثا وشرا، فإن هذه الممارسات تستغل إحدى الأدوات المفتاح فى حملة مستدامة تقودها الحكومة من أجل قمع المعارضة والاختلاف بالداخل الأمريكي.

تعتبر قضية العريان نموذجا لأنها سبقت أحداث ٩/١١، حيث مضت وزارة العدل، وبأسلوب متكرر، فى مطاردته، منذ التسعينيات، واتهامه هو ومجموعاته من النشطاء بمخالفة القانون، وبعد كل مرة يُبرئه فيها القضاء، كان مكتب المدعى العام الأمريكى والإف بى آي، يضاعفان الجهود لتوجيه تهم جديدة ومحاكمته. ومن المفارقات، وكدليل على العداء المسبق ضد العريان، أنه كلما كانت التهم الموجهة إليه واهية هشة بدت صورته العامة الإنسانية السائدة قناعا محكما فى نظر الإعلام الأمريكى والجمهور المتعطش لضبط المتهمين بالإرهاب. تعكس حقيقة أن دماثة خلق العريان شديدة الوضوح وبراءته تم تفسيرهما على أنهما يؤشران إلى وجود خلية هاجعة تتآمر ضد الحريات الأمريكية، تعكس الإسلاموفوبيا الثقافية المتأصلة فى الإعلام وفى المجتمع الأمريكي. ظل العرب، والعرب الأمريكيون، المواطنون منهم والمهاجرون القانونيون يعيشون فى الولايات المتحدة طوال عقود فى حالة من الحصار، وغالبا ما كان هذا

حصارا حرفياً ساده العنف ومارسته التنظيمات المتطرفة اليهودية الموالية للصهيونية مثل عصبة الدفاع اليهودية (JDL) ووثقته المنظمة المنافسة لها أى عصبة مكافحة التشهير (ADL). فإلى جانب التخطيط لاختطاف طائرة عربية عام ١٩٧٠، قامت JDL بمهاجمة النشطاء والسياسيين والتنظيمات الأمريكية العربية طوال سبعينيات وثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وتهديدهم وتدمير ممتلكاتهم وتفجير مقارهم. قاموا بترويع المُصلين فى المساجد، وزرعوا قنبلة فى مكتب داريل عيسى العضو العربى الأمريكى بالكونجرس، وقتلوا فى عام ١٩٨٥ ألكس عودة، الناشط العربى الأمريكي. فى الفترة الممتدة من السبعينيات وحتى التسعينيات، سعى مُخطّط إرهاب ADL بنشاط إلى اغتيال القيادت البارزة من العرب الأمريكيين والمتحدثين باسم القضية الفلسطينية ووصل مخططهم الإرهابى ذروته حينما استهدفوا ألكس عودة وقتلوه بزرع قنبلة بمكتبه عام ١٩٨٥. قامت عصبة مكافحة التشهير المستهدفة من JDL بتأريخ سجل حملة العنف والإرهاب التى قامت بها تلك المنظمة، ومن المفارقات أن ADL الناقدة لـ JDL قامت فى التسعينيات بتجميع استخبارات عن اللجنة العربية الأمريكية المناهضة للتمييز ADC وإخضاع أعضائها للرقابة، وبتواطؤ من شرطة سان فرانسيسكو وسان ديجو، جمّعت سجلات شاملة عن أعضائها.

كراهية «الآخر»: السياق المعاصر لأفعال الكراهية وإجراءاتها:

بعد ١١ سبتمبر، تفجرت مستويات جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين وتدمير ممتلكاتهم بل وقتلهم (ومعهم غيرهم من غير البيض الذين اعتُقد خطأ أنهم عرب أو مسلمون) مما استدعى الاعتذارات والدعوة إلى التعقل بل والاستنكار أحيانا. وكما ذكرنا من قبل، بينت هيومان رايتس ووتش أن جرائم الكراهية ضد العرب تزايدت بمعدل ١٧٠٠٪ ومضت تتدحرج ككرة الثلج على خلفية من التعليقات وكتابات الرأى الملبئة بالطعن والذم التى نشرتها وبثتها جميع وسائل الإعلام المحلية والقومية. لم يتصد سوى القلة القليلة للمشاعر التى عبر عنها المذيع مايكل سافيدج وما كاله من قدح للعرب والحط من شأنهم واصفا إياهم بأنهم «لا آدميون» و«متعصبون فاشيون

عنصريون» يستحقون القصف بالقنابل النووية. فى عام ٢٠٠١، طغت تلك المشاعر وانتشرت كالفيروسات فى جميع أنحاء الولايات المتحدة و أدت إلى ارتكاب عدد كبير من جرائم الكراهية. أصدرت ADC تقريرا عن جرائم الكراهية ضد العرب الأمريكيين التى ارتُكبت فى الفترة ما بين عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٨، وهو تقرير مثير للاهتمام لأن المنظمة تؤكد على التراجع فى أعمال العنف ضد العرب والمسلمين فى سياق ذكرها أن العنف تراجع من مستوى «المذابح» المنظمة حيث بلغ عدد الضحايا ٧٠٠ سنويا إلى متوسط يتراوح بين ١٢٠ و١٣٠ حالة سنويا. وعلى الرغم من لهجة التقرير المتفائلة إلا أنها تورد قائمة كبيرة من أعمال التحرش والمضايقات والتمييز التى استمرت ضد العرب الأمريكيين طوال العقد الأول من الألفية الجديدة. بيد أن ثمة تقريراً عن أعمال العنف ضد المسلمين فى الغرب لمنظمة هيومان رايتس فيرست يذكر أن جرائم الكراهية ضد الأفراد، والمجموعات، والمؤسسات المسلمة تزايدت بين عامى ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. تذكر إحدى الدراسات أن عدد جرائم الكراهية التى ارتكبت ضد المسلمين أعلى من العدد الذى ارتكب ضد السود الأمريكيين ويكاد يماثل عدد جرائم الكراهية ضد اليهود وضد المثليين والمثليات.

لكن ما لا تذكره هذه الدراسة هو أن معدل جرائم الكراهية ضد المسلمين والعرب هو الأعلى عن كل فرد على مستوى الولايات المتحدة.

وفيما تحاول الجماعات العربية والمسلمة الأمريكية التى تنادى بالاندماج أن تؤكد على الجانب الإيجابى بإشادتها بتراجع عدد جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين الأمريكيين، هذا على الرغم من الواقع الذى يشهد على استمرار الهجمات واستدامتها. ليس من الصعب إثبات العلاقة المتبادلة بين حملات الإسلاموفوبيا وبين جرائم الكراهية. فى خريف عام ٢٠٠٨ وأثناء الانتخابات الرئاسية، وكما سنرى فى الفصل القادم، كان يتم تقاذف مقولات الإسلاموفوبيا وتبادلها بأسلوب فج وقح. قامت ميامى هِرالد فى سبتمبر من العام ذاك بتوزيع دى فى دى مجاناً بعنوان «الهاجس» مع ملحق الأحد الأسبوعى يحتوى على «تحليل» للإرهاب الإسلامى والتعصب الإسلامى

بالداخل الأمريكى وبالخارج. أعدّ الدى ڤى دى ما أسمته إحدى الدراسات «الدستة القذرة» ممن يجيدون إطلاق البذاءات والتشويهات. كتب مادة «الهاجس» وأنتجها «كلاريون فاند» وهو تنظيم مشبوه مناصر للصهيونية، قام بتمويل ٢٨ مليون نسخة من الدى ڤى دى وتوزيعها فى الولايات المتحدة علاوة على توزيع ٧٠ صحيفة متحيزة ضد المسلمين ومعها الدى ڤى دى أثناء حملة انتخابات ٢٠٠٨ بما فى هذا توزيعها فى كبرى مدن ولاية أوهايو. وبنهاية هذا الشهر كان قد تم إطلاق الغازات على أحد مساجد دايتون/ أوهايو فى وجود ٣٠٠ شخص داخله. وعلى الرغم من أن مقر الجمعية الإسلامية بدايتون الكبرى تعرض لهجوم بمادة كيميائية مهيجة حُدّدت على أنها «رذاذ الفلفل» إلا أن الإف بى آى وقوة شرطة دايتون رفضوا تصنيف الهجمة رسميا على أنها «جريمة كراهية».

ظلت الهجمات على المساجد تحدث طوال عام ٢٠٠٨، وارتكب غالبيتها مجموعات فاشية مثلما حدث فى كولومبيا، تنيسى فى فبراير حينما تعرض المسجد المحلى لهجمات بالقنابل الحارقة ورسم الفاشيون الصليب المعقوف على جدرانه. وعلى حين أن القنابل الحارقة وإطلاق الغازات قد لا تكون أحداثا مستدامة فإن التحرش بالمسلمين ومضايقتهم، وأعمال التخريب التى تلحق بالمساجد تقع يوميا. وفى هذا السياق، يعتبر المركز الإسلامى بميامى أحد الأمثلة الدالة حيث تعرض للأعمال التخريبية ست مرات خلال بضع سنوات وشمل ذلك إطلاق وابل من الرصاص فى يناير عام ٢٠٠٩. لم تتراجع تلك الهجمات منذ تولى أوباما، حيث جرى اقتحام عدد من المساجد، وتدميرها، وتدنيسها وكان من بينها المركز الإسلامى بسايبراس كاليفورنيا فى يونيو ٢٠٠٩، حيث جرى رش عبارات تشهير عنصرية بالألوان على جدرانه ومعها تهديدات من قبيل «سنقتلكم جميعا». وفى وقت لاحق من العام ذاك تعرضت أربعة مساجد فى كارولاينا الشمالية وأوريجون وكاليفورنيا للهجوم.

المضايقات والتشاحنات وحديث الكراهية، والهجمات التى يتعرض لها الطلبة المسلمون العرب، والمحجّبات والملتحون والمساجد، والمراكز الإسلامية المحلية أكثر

من أن تحصي. وأيا كان عددها، فإن جرائم الكراهية ضد الأفراد والمؤسسات ظلت مفرطة، ومع الأخذ فى الاعتبار الجدل الخلافى حول ما عُرِف باسم «مبادرة قرطبة» التى اشتهرت أيضا تحت مسمى «مسجد موقع الحدث Ground Zero Mosque»، فإن العداء ضد المسلمين يبدو فى تصاعد فى سنوات أوباما. ظلت اللجنة العربية لمناهضة التمييز، والمؤسسة العربية الأمريكية ومجلس العلاقات الأمريكية الإسلامية CAIR ناشطين فى تسجيل تلك الانتهاكات، لكن يجدر القول إن ملفاتهم ليست شاملة أو مكتملة وبدلا من أن نستعرض القائمة المطوّلة للانتهاكات الصادمة لحقوق المسلمين والعرب الأمريكيين المدنية (ناهيك عن اللاتينيين، والأفروأمريكيين، والأمريكيين والهنود الهندوس، والسيخ والأرثوذوكس اليونانيين الذين يُظّن خطأ أنهم مسلمون)، فقد تعاطينا فى الفصول السابقة مع خطابات الإسلاموفوبيا التى تمت صياغتها ثم أعيد توجيه مسارها خلال «الحلقات الخارجية من المعلقين» الآخذة فى الاتساع على مدى العقدين الأخيرين وذلك كى نُفسّر سبب تكرار حدوث المضايقات والتحرشات والانتهاكات ضد المسلمين والعرب وانتشار تلك الممارسات بالداخل الأمريكي. وكما أوضح مايكل ولش بإقناع فإن لوم العرب والمسلمين واتخاذهم كباش فداء أصبح ملمحا مفتاحا فى «ثقافة للتحكم» – ليس فقط التحكم فى العرب والمسلمين، بل ومن خلال بث الخوف والترويع، فى الآخرين الذين قد يضطلعون بالتعبير عن آراء معادية للحكومة، أو مجرد آراء غير مُحبّبة.

أهم حقيقة ينبغى أن نُبقى عليها نصب أعيننا هى أن هذا المناخ الذى تقع فيه جرائم الكراهية والترويع والتحرش لم يوجده فقط الإعلام، وجماعات المصالح الخاصة والسياسيون، ولا إدارة بوش والإدارات السابقة التى كانت تتشارك فى نفس الأهداف فى الشرق الأوسط، بل إنه أيضا – وكما سنرى فى الفصل القادم، قد استمر واضحا فى خطاب أوباما «مفتوح اليد/ محكم القبضة»، بالرغم من تغير شكله.

سيكولوجية الاعتقال والاحتجاز:

ظل المسلمون والعرب، وعلى الرغم من احتجاجات المجموعات المناصرة وتنظيمات

الحقوق المدنية وأيضاً الليبراليون الذين يدافعون عن «التسامح» و«التفهم» – ظلوا يعيشون فى حالة من الخوف فى السنوات التى أعقبت ٩/١١. وصل هذيان الإسلاموفوبيا فى صورته الفجة المضخمة إلى مستوى هذيان معاداة السامية الجماهيرى بألمانيا النازية فى ثلاثينيات القرن الماضي. يعتبر كتاب ميتشل مولكين المخيف وعنوانه «دفاعا عن الاعتقال» جوهرة النقاشات اليمينية حيث تطرح المؤلفة بوضوح تام لا تشوبه شائبة المنطق الوقح المريض لهؤلاء الذين يصادقون على تجريد الأقليات الإثنية والعرقية بالولايات المتحدة من حرياتهم المدنية. يعتبر الكتاب نموذجا للنقاش القياسى المبهم المبتسر لهؤلاء الذين يدعون إلى عمل ملفات عنصرية لملامح العرب والمسلمين الأمريكيين ووسمهم وإلى التمييز ضدهم باسم الأمن القومى الأمريكي. فى مقدمة كتابها بعنوان «حان وقت التمييز». تدافع مولكين بصراحة عن حق الحكومة فى أن تدرس مسألة احتجاز الأمريكيين العرب والعرب من غير المواطنين، بل وحاجتها إلى التخطيط لذلك وتنفيذه فورا. وفى نفس الوقت، وباتباعها تكتيك اليمين المُجرَّب منذ القدم، تقلل من شأن الذين «يثيرون المخاوف من الاحتجاز» والذين يتخوفون من إمكانية، أو مخاطر، احتجاز الأمريكيين العرب واعتقالهم بمجملهم وفقا لما تدعو له.

كسب كتاب مولكين دعما كبيرا من جانب المُعلقين الموالين لإسرائيل والمحافظين من أمثال دانييل پايپس الذى دافع عن الاعتقال غير القانونى لليابانيين الأمريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية بصفته سابقة ناجحة للاعتقال بالجملة. لدى العرب الأمريكيين أسباب وجيهة للاعتقاد بأن مثل تلك المشاعر ظلت سائدة فى الولايات المتحدة بعد ٩/١١. مثلا، قام پيتر كيرسانو من مفوضية الحقوق المدنية الأمريكية USCCR، علنا بتهديد قيادات العرب الأمريكيين أثناء زيارة له لميشيجان أكثر مراكز العرب الأمريكيين نشاطا فى أمريكا الشمالية، بدلا من الدفاع عنهم، حيث قال إنه ليس ثمة من سيعترض أو يبدى أسفه حول الاعتقال الجماعى للعرب الأمريكيين إذا وقعت هجمات أخرى على أرض الولايات المتحدة. بدت دعوات الاعتقال الجماعى

تأخذ شكل الواقع الملموس لدى إعلان شركة هاليبرتون فى ٢٤ يناير ٢٠٠٦ أن وزارة الأمن الداخلى تعاقدت لبناء «مراكز احتجاز» جديدة تابعة للوزارة من أجل «مواكبة التطور السريع للبرامج الجديدة».

تنهال على الجالية العربية بانتظام تهديدات مبطنة من جانب وسائل الإعلام والمعلقين اليمينيين والسياسيين بحدوث مذابح وهجمات واعتقالات.

الشيء المرّوع والمفيد فى أن فى كتاب مولكين هو أن الأمثلة التى تستخدمها للدفاع عن احتجاز العرب الأمريكيين - الذين تزعم أنهم فى غالبيتهم طابور خامس من دعاة الفتنة الهدامين- أن تلك هى الأمثلة ذاتها التى يجدها غالبيتنا نماذج للتعصب البغيض بل والفاشي. نجدها، مثلا، تستشهد بما قاله هوارد كوبل النائب عن كارولاينا الشمالية والذى يترأس اللجنة الفرعية القضائية للجريمة والإرهاب والأمن الداخلي، حيث قال فى دفاعه عن احتجاز اليابانيين الأمريكيين أثناء الحرب العالمية الثانية، إن تركهم فى الشوارع كان خطرا على الأمن وذلك لأنهم كانوا يمثلون تهديدا للولايات المتحدة «تماما مثل العرب الأمريكيين العازمين وفقا لجميع الاحتمالات، على الإضرار بنا».

وإذا أمكننا التغاضى عن مولكين لأنها وعلى الرغم من أنها بغيضة منفرة، فهى غير قادرة على إحداث الأذي، فإن التصريحات المؤججة العلنية التى يدلى بها مسئولو الولايات المتحدة المنتخبون أخطر من أن يتجاهلها المرء بسهولة بصفتها تافهة غير مؤثرة. ألمحت سو ميريك، وهى نائبة أخرى عن كارولاينا الشمالية، عامدة عن وجود «رابطة محتملة بين العرب الأمريكيين والإرهاب العالمي» وهؤلاء الذين يديرون «جميع محلات المعونات فى أنحاء البلاد». وبعد احتجاج كثير من تنظيمات العرب الأمريكيين على تعليقاتها، تراجعت ميريك قائلة إنها أرادت فقط أن تذكر الجاليات بالخطر الحقيقى للإرهاب بما فى ذلك «الاتجار غير القانونى فى كوبونات الأطعمة من خلال تلك المحال بهدف غسيل الأموال لصالح بلاد معروف عنها أنها تأوى الإرهابيين». وإذا بدا خطر الاحتجاز الجماعى ضربا من الخيال للتيار السائد فى أمريكا، فإن النظرة العابرة تكشف عن الخطاب العنصرى السائد الذى يرى فى جميع المسلمين

والعرب الأمريكيين طابورا خامسا مخربا، وأن كل رجل وامرأة وطفل مسلم، بحسب ما قاله كنت أونو «إرهابى محتمل».

يستخدم الخطاب المعادى للعرب والمسلمين لمحاولة تحقيق أهداف أخري: الفوز فى الانتخابات كما فى حالة مصادقة المرشح دان فانيلى على التمييز العنصرى بل والتعذيب، أو ما دعا إليه المرشح تي. بوون بيكنز من إطلاق الحملات ضد العرب لتشجيع الأمريكيين على الإقلال من استهلاك النفط الأجنبى [أى العربي]. أثار فوز ريما فقيه، الأمريكية المولودة بجنوب لبنان، فى مسابقة ملكة جمال الولايات المتحدة عاصفة كلامية حيث قال البعض إن هذا الفوز يثبت عدم وجود تمييز عنصرى فيما سخرت وسائط إعلام التيار السائد وذكرت أن ملكة الجمال «العربية» تمثل حزب الله وهو يرتدى البكيني. أما دانييل پايپس فقد رأى مؤامرة فى زيادة تواتر فوز المسلمين والعرب فى مسابقات الجمال وألمح إلى أن أنشطة «الفعل الإيجابي» فى عالم الاستعراضات ما هى إلا فرصة لخلايا الإسلام المتطرف الهاجعة لمزيد من تهديد الولايات المتحدة بهجمات إرهابية. وصل حصار المسلمين والعرب فى الولايات المتحدة درجة إطلاق بعض الشخصيات الإعلامية من أمثال جلين بيك، على الهواء مباشرة التهديدات والتوبيخات لكيث إليسون، أول عضو مسلم بالكونجرس (عن نيويورك) قائلا إن على المسلمين «أن يكونوا فى مقدمة الصفوف أمام مكاتب التطوع من أجل إطلاق النار على رءوس المسلمين الأشرار بالخارج». ثم مضى فى مصادقته الصريحة على احتجاز المسلمين الأمريكيين قائلاً: «أبلغكم، والله شاهد على ما أقول، أن البشر، ولسوء الحظ، ليسوا من القوة بحيث يستطيعون كبح أنفسهم عن إقامة أسوار من الأسلاك الشائكة حادة الأطراف واحتجازكم داخلها».

أيضا، يقوم مسئولو فرض القانون والعدالة بتأييد فكرة أن العرب والمسلمين أقلية يحتمل لها إثارة الفتنة والبغضاء، ومن بين هؤلاء، إعلاميون ورجال قضاء بارزون مثل كبير قضاة ألاباما السابق القاضى جورج موور الذى كتب مؤخرا افتتاحية بأحد المواقع الإلكترونية اليمينية جاء بها «يوجد الخطر الأكبر على بلدنا حينما تُفتح

المكاتب والمؤسسات الحكومية أمام التأثير الإسلامى الذى يقوم غالبا على أساس الافتراضية الزائفة بأن الله هو نفس الرب المذكور بالإنجيل. أيضا يبلغ عدد المسلمين فى جيشنا ١٠٠٠٠ فرد وهو عدد آخذ فى التنامى هذا على الرغم من التحذير الداخلى من جانب وكالة استخبارات الدفاع بأن الجنود المسلمين يمثلون تهديدا أمنيا محتملا. إن الحفاظ على ثقافتنا وإيماننا بالرب أمر حاسم إذا أردنا الانتصار فى هذه الحرب الجديدة».

تتناغم عقيدة رئيس القضاة عن تسيد المسيحيين البيض فى الجنوب الأمريكى مع بارانويا الإرهاب المُستنبت محليا التى تم غرسا ورعايتها لأعوام طويلة فى الولايات المتحدة. ظل الإعلام يسارع إلى اتهام العرب بارتكاب الأعمال الإرهابية الداخلية. مثلا، أصر يَد كوبل، وكونى تشانج ووولف بليتزر المراسل السابق لصحيفة جيروسالم بوست، والذى التحق فيما بعد بالعمل فى منظمة إيباك، أصروا جميعهم على مسئولية «شرق الأوسطيين» عن تفجيرات أوكلاهوما هذا على الرغم من الأدلة والقرائن المتزايدة على أن مرتكبى الحادث هما اثنان من الأمريكيين البيض. وجد دانييل پايپس، فى إطار هذا المناخ، أرضية ممهدة للّعب بورقة القتاليين «المستنبتين داخليا» بُعيد ٩/١١ بشهرين. وبحسب پايپس فإن المسلمين مجموعة من المهاجرين الخطرين من دعاة الفتنة والتخريب الطبيعيين الذين يعملون بسرية، لأن «التقية» والغدر من الممارسات المتقبلة فى الإسلام.

بعد أن قام الميجور نضال حسن بإطلاق النار بقاعدة فورت هوود بالولايات المتحدة، تسارعت وتيرة التخويف من الغدر والمطالبة بتجميع ملفات عرقية وإثنية بذريعة وجود «إرهابيين مستنبتين محلياً». فى مداخلة على فوكس نيوز بعد حادثة فورت هوود، قال چيرالدو ريڤيرا بحماس، فيما كان غاضبا من وجوده على قائمة المحظورين من ركوب الطائرات ومن أن ركبته الاصطناعية تسترعى كثيرا من الانتباه والحذر، قال «إننا بحاجة لتجميع ملفات عرقية بملامح المسلمين وأخذ بصماتهم ووسمهم، وعلى الرغم من أن هذا أمر مهين إلا أن على المسلمين أن يقبلوا التضحية

ويكونوا على استعداد للتعاون لأنهم أيضا يريدون الوصول إلى وجهتهم». أتت دعوات مماثلة من السناتور جوزيف ليبرمان وهو من صقور الحزب الديموقراطي سابقا ومن أكثر الشخصيات المفوهة حيث أسمى حسن «إرهابيا مُستنبتا داخليا علَّم نفسه التطرف».

سنرى في النصف الثاني من هذا الفصل أن الخوف من أن الجاليات المسلمة الأمريكية، ومن أن مساجدهم بخاصة، هي أوكار للإرهابيين «المستنبتين محليا»، وللخلايا الهاجعة، وللمتطرفين الذين يقومون بتجنيد الشباب، هذا الخوف هو أساس التشريعات التي تهدف مباشرة إلى التحكم في العرب والمسلمين بالولايات المتحدة، حيث إن دعاة الإسلاموفوبيا قد فاقموا هذا الخوف منذ ١١ سبتمبر، هذا على الرغم من أن التنظيمات الإسلامية الأمريكية تبذل جهدها لأبعاد المخاوف المتحيزة التي لا أساس لها والتي يبثها التيار السائد. وفي واقع الأمر، فقد أوضح استطلاع الرأي الذي أجرته مؤسسة بيو فاونديشن أن القلة القليلة في أوساط الجاليات المسلمة الأمريكية هي التي تدعم الإرهاب، وبالمثل، فقد أوضحت دراسة مستفاضة أجراها مجلس العلاقات الخارجية أن العرب والمسلمين الأمريكيين يبذلون جهدا كبيرا مع هيئات فرض القانون المحلية والفدرالية لاكتشاف مصادر التهديدات الحقيقية. تبين هذه الدراسة أيضا أن مسلمي الولايات المتحدة أكثر اندماجا في المجتمع من الجاليات المهاجرة في أوربا، وأكثر ازدهارا من الناحية الاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك، فقد كتب پاپيس في الأسبوع التالي لهجمات ٩/١١ يقول «إن الجالية المسلمة في هذا البلد لا تماثل أية مجموعة أخرى لأنها تضم بين ظهرانيها مجموعة كبيرة من الأشخاص – يبلغ تعدادها أضعاف عملاء بن لادن – يشاركون الخاطفين الانتحاريين كراهيتهم للولايات المتحدة والرغبة في أن يرونها، وقد تحولت إلى بلد يرزح تحت قيود الإسلام القتالي. وعلى الرغم من عدم مسئوليتهم عن بشاعات سبتمبر، إلا أنهم يُضمرون مخططات لهذا البلد تستدعي الانتباه الجاد المُلِحّ». بعد ذلك، يورد پاپيس حفنة من الأمثلة توضح كيفية تصوير المسلمين الأمريكيين (ومعهم

المسلمون غير المقيمين وغير الأمريكيين) الإسلام لجمهور التيار السائد الأمريكى على أنه دين منطقى محب للسلام، لكنه يذهب إلى أن تصوير الإسلام المتسامح الذى يدعو إلى السلام هو مجرد قشرة خارجية تخفى الطبيعة الحقة للدين ولمعتنقيه وأهدافهم ومكائدهم.

وبالطبع، يذهب پايپس فى مقاله بعنوان «الخطر بالداخل» إلى أن الأهداف الحقيقية ليست أقل من «الغزو»، وتحويل الشعب الأمريكى إلى الإسلام والهيمنة على البلد. يذكر پايپس أن تكتيك الإسلام القتالى فى الداخل الأمريكى هو استخدام استراتيجية «قانونية» بعيدة عن العنف. وواقعيا، هكذا يقول، فإن هذه الاستراتيجية تقوم على الدعوة والوعظ ثم تحويل الناس إلى الإسلام. ومن المفارقات أن المخطط الذى يصيغه پايپس يتطابق تماما مع أساليب المسيحية الإنجيلية التبشيرية لتحويل الأمريكيين فى الداخل والمسلمين وغيرهم فى الخارج، بل فى الواقع هو مأخوذ عنهما مباشرة. لا يقتصر الأمر على تماثل الاستراتيجية التى يستخدمها الدعاة المسلمون والمبشرون المسيحيون، بل إنهم يستخدمون نفس المصطلحات اللغوية مثل «إنقاذ أمريكا» من الخطيئة و«الانحطاط» الثقافي. ما لا ينكره پايپس من منطلق نيته السيئة المعتادة هو أن اللغة التى يستخدمها هؤلاء الدعاة المسلمون تأتى فى سياق التعاطى مع قضايا العِلَل التى يعانى منها المجتمع والتى ترافق بؤس التنمية الاقتصادية المتخلفة التى ظلت أمريكا السوداء الحضرية تعانى منها بصفة دائمة على مر التاريخ.

إن تمثيلات پايپس المزيفة محسوبة ومتعمدة كما أنه يجتزئ الأمثلة خارج سياقها. فعلى خلاف ما يقوله، فإن رجال الدين والنشطاء المسلمين من أمثال سراج وهاج لا يهاجمون «الحريات الأمريكية»، بل إن أساليبهم تنجم عن موروث إفريقى أمريكى يفهم الإسلام كوسيلة لمجابهة العلل الاجتماعية والثقافية (مثل إدمان الكحول والمخدرات، والبغاء، والبطالة، والعنف الأسري) المتفشية بين المجموعات الحضرية السوداء المحرومة والمُعدمة. سبب تفشى هذه الأحوال هو التخلف التنموى التاريخى

والعنصرية البنيوية للثقافة الأمريكية البيضاء المتعالية. علاوة على ذلك، يستشهد بابيس بإسماعيل الفاروقى كنموذج لتمرد المسلمين «السلمي»، متناسيا أن يذكر أن الفاروقى كان أكاديميا يحظى بالتقدير والاحترام وكان مسئولا عن تشكيل مجموعات الحوار الإسلامي/ اليهودي/ المسيحى بفلادلفيا. أيضا، لا يذكر بابيس أن الفاروقى وزوجته ذهبا ضحية العنف المعادى للعرب والمسلمين عام ١٩٨٦، حيث قام قاتل محترف بطعنهما حتى الموت، وبطعن ابنتيهما التى نجت من الموت بأعجوبة. ليس من قبيل المصادفة أن يتجاهل بابيس اغتيال الفاروقى وزوجته الوحشى، ونجده فى المقابل يكتب تحذيرا لاذعا من خطر الإسلام المتطرف على الأمريكيين حينما أشاد البعض بطعن ثيوفان جوخ الهولندى داعية الكراهية والبغضاء وقتله.

لا تتسم كتابات بابيس بأية صيغة أكاديمية أو إبداعية، كما أنها ليست على قدر كبير من الأهمية. كتاباته الصحفية غير متقنة وتفتقد الأمانة والموضوعية. نجده يلجأ إلى تزييف تمثيل حياة البعض، ويجتزئ أحاديث الآخرين خارج سياقها، ويصور جميع المسلمين الأمريكيين بصفتهم تهديدا وذلك من خلال ربطهم بشخص هامشى أو شخصين ممن لا تواجد لهم فى أوساط الجاليات الأمريكية. تكمن أهمية مقاله المشار إليه سابقا فى أنه يوضح كيف أن أحداث ٩/١١ سمحت بالآراء التى كانت هامشية فى الثمانينيات، بل وحتى فى التسعينيات بالمرور بسلاسة لتصبح جزءا من التيار الأمريكى السائد، وكيف أن بالإمكان إعادة اختراع المقولات الاستشراقية العنصرية القديمة وإدخالها إلى المناخ السياسى الجديد وكأنها مستحدثة ومُلحّة. وفى واقع الأمر، فإن تبجحات اليمين تخلق الأوضاع التى من خلالها تصبح هذه الهجمات الفجة اللاذعة ذات أهمية وعلاقة بما يحدث وتفقد مظهرها المتعصب، ناهيك عن جنونها.

وفى مجملها، فقد عملت تعليقات أعضاء الكونجرس والقضاة ومسئولى الحكومة من دعاة الإسلاموفوبيا والمعادين للعرب على تشويه سمعة الجاليات العربية والإسلامية الأمريكية وعزلتها. تردد الإهانات والاتهامات التى تنهال من المسئولين الحكوميين والمرتزقة الأيديولوجيين أصداء الهجمات المتواصلة التى تصدر عن إعلام

التيار السائد ومجموعات مناصرة الصهاينة وبحسب ما يقوله الباحثون من أمثال نادين نابر، نجم عن تلك الحركة، وبعد أن تنامت لتصبح علنياً، حالة من «الاحتجاز النفسي» فى أوساط الجالية العربية والإسلامية، وما پايپس، ومولكين، وروبرت سپنسر، وپول سبري، وپاملا جلر، وديبى شولسل إلا حفنة من الأسماء ضمن قائمة طويلة من الانتهازيين السياسيين المُفوّهين الذين يقتاتون على خلق جو من الپارانويا معادٍ للمسلمين ويُبقون عليه. وعلى الرغم من أن هؤلاء يمثلون التطرف الأيديولوجى إلا أنهم يتحركون باتجاه الوسط والمركز. أنتج زكريا ولويس الروايات الرئيسية للإسلاموفوبيا التى انبثقت عن الأيديولوجيين الذين يحتلون المركز، فيما أنتجت شخصيات مثل هيرسى على ومنجى المنظور النسائى من الداخل. وفى تلك الأثناء، يخلق الأرزقية المؤدلجون الذين يتقيأون البذاءات والرطانات التى تحض على كراهية العرب والمسلمين على الفضائيات والمواقع الإلكترونية والإنترنت وفى الإصدارات المطبوعة كتلة ضخمة من الإسلاموفوبيا ويطلقون ضوضاء صاخبة تزود إعلام التيار السائد والسياسيين وصناع السياسة بمادة لتحليل المسلمين والإسلام تقوم على أساس تهديد مضمر، تحليل يرى أن المسلمين والعرب هم «الآخر» ناهيك عن اعتبارهم طابورا خامسا مثيراً للفتنة والبغضاء.

أساليب الدفع بالإسلاموفوبيا إلى التيار السائد:

كان هدف الفصول الأولى من هذا الكتاب تعريف تيارات فكر الإسلاموفوبيا المهيمنة كما تعبر عنها خطابات متماثلة ومتشعبة فى أن يمثلها برنارد لويس وفريد زكريا. رأينا كيف يرتبط هؤلاء المعلقون بمستويات عديدة فى أوساط السلطة والنخب الاقتصادية. وبصفتهم هذه، رأينا كيف أصبح هؤلاء شخصيات إعلامية عامة يعملون كمرجعيات عن الإسلام والثقافة العربية والسياسات العربية والعالم الإسلامي. تشكل خطاباتهم أساس برامج اليمين واليسار معا المتعلقة بسياسة أمريكا فى الشرق الأوسط، نظرة الحزبين الديموقراطى والجمهورى المتماثلة جوهريا إلى المسلمين ثقافيا واجتماعيا وسياسيا.

تسرى خطابات الإسلاموفوبيا السائدة بجنون فى أوساط اليمين الدينى والمحافظين الجدد والصهاينة، بل إنه من السهولة بمكان إبراز مقالات مماثلة من مجلات مثل الويكلى ستاندارد، وفرنت پيدج وكومنترى بل حتى الأمريكان سپيكتاتور والنيوريبابليك والناشونال ريڤيو أو التركيز على الهجمات اليومية المحمومة البذيئة التى يكتبها المدونون من أمثال پاملا جلنر ودبى شلوسل. وبالمثل، فإن بإمكاننا التركيز على أنشطة «المراصد Watches» الشوڤينية مثل الجهاد ووتش لروبرت سبنسر (والمرتبط بفريدوم سنتر التابع لدايڤيد هوروويتز) أو مرصد أهل الذمة Dhimmi Watch، أو كامبوس ووتش ومرصد الجماعات الإسلامية لدانييل پايپس، أو عرض هذيان الإسلاموفوبيا الذى يبثه الإعلام لكتّاب من أمثال جلين بيك، وبيل أوريلى ومايكل سانڤيدج وآن كولتر وميتشل مولكين وراش ليمبو. لكن هذا سيكون بالغ البساطة حيث إنه يمكن تجاهل هؤلاء العناصر بصفتهم يمثلون أقلية متعصبة داخل شريحة محددة من الجمهور الأمريكي. وفى واقع الأمر فإن بعض المحافظين السياسيين والمدونين والمعلقين بمن فيهم چورچ دبليو. بوش ديك تشينى وديبنش دسوزا وتشارلس چونسون بل وبعض المدونين الموالين لإسرائيل قاموا بإقصاء أنفسهم علنا عن معسكرات الإسلاموفوبيا الأكثر تطرفاً.

تذهب أطروحة هذا الكتاب إلى أن إعلام التيار السائد عمل على تشبّع المجال العام الأمريكى بتقارير وتحاليل كان لابد وأن ينظر إليها على أنها عنصرية فجة ومُتحيّزة وقحة لو أنها تتعلق بأى دين آخر. والإسلاموفوبيا تشكيل أيديولوجى يخترق الثقافة الأمريكية ويتغلغل فيها، وبصفته هذه فإن له تداعيات واقعية جداً وآثار استطرادية مادية وسياسية ونفسية على العرب والمسلمين الأمريكيين وعلى شعوب جنوب غرب آسيا. من ثم، يتخطى هذا الفصل محاولة فهم الهامش العنصرى لليمين الأمريكي. ويتخطى تفحص القائمة اللامتناهية من المواقف المتعصبة، وتنمطيات العرب والمسلمين داخل المجتمع المدنى الأمريكى وإعلام التيار السائد. يشير التزايد الحالى فى الخطاب العنصرى المعادى للمهاجرين وأيضا تزايد التشريعات ضدهم

والعمل على الدفع بها وجعلها تيارا سائد إلى أن الهجمات على المهاجرين اللاتينيين قد تتجاوز سياسات وهذيانات الإسلاموفوبيا وتخلع عنهم لقب «البعبع» رقم واحد. يعكس تصاعد السياسات والخطابات المعادية للمهاجرين واللاتينيين نفس الأساليب التي من خلالها تمت شيطنة المسلمين والعرب طوال العقدين الأخيرين. ففي حالتي المسلمين واللاتينيين الأمريكيين سرعان ما انتقل خطاب المحافظين الجدد حولهم إلى التيار السائد واكتسب شرعية بصفته حقائق يستند إليها في النقاشات حول الهجرة والأمن الداخلي، لكن الفرق هو أن العناصر التقدمية في الحزب الديموقراطي، وعلى النقيض من ردود أفعالهم تجاه انتهاك الحريات المدنية للمسلمين، عبروا عن غضبهم وواجهوا بصراحة ووضوح المحاولات لنقل الهجوم على المهاجرين إلى التيار السائد. من ثم، يسعى هذا الفصل لتوضيح كيفية انبثاق السياسات والتوجهات المعادية للمسلمين من جميع أنحاء التيار السائد دونما أية معارضة تذكر. للإسلاموفوبيا الثقافية في الداخل الأمريكي دور مفصلي في تصنيع الإذعان والموافقة الصامتة بل والصاخبة أحيانا على التشريعات المعادية للعرب والمسلمين في الداخل، والسياسات التدخلية الإمبريالية في جنوب غرب آسيا التي تهدف إلى التحكم في الموارد النفطية، ورعاية الدول السلطوية العميلة والحفاظ على التواجد العسكري بما في هذا الاحتلال العسكري والدعم المستمر لقمع الشعب الفلسطيني.

لا تقتصر الإسلاموفوبيا على جماعات يمينية هامشية، أو على الأحزام الجامعية الأمريكية، أو تنظيمات الفعل السياسي التي تحاول تشويه صورة الناقدين لسياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين أو لاحتلال الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان. إن الإسلاموفوبيا الثقافية تشكيل أيديولوجي تناسج بإتقان في الثقافة الأمريكية منذ صعود العولمة بدرجة أننا نجد أن الإسلاموفوبيا وكراهية العرب تتداخل في الخطابات الليبرالية. بدءا من خطابات الأمن القومي وحتى الأطروحات المدافعة عن الاقتصاد غير الضار بالبيئة.

مما لا ريب فيه أن اليمين والمحافظين الجدد يلعبون دورا مركزيا في الإبقاء

على معايير الإسلاموفوبيا ويزودون روايات الليبراليين المعادية للمسلمين بإطار استطرادي. غالبا ما يُضيّقون حدود الجدل ويحصرونه فى نطاق الإفراطات المتطرفة غير المتقبلة فى المجالات الأخري، والافتراءات، والانتحال، والفهم الخاطئ المتعمد. يستوعب التيار السائد تلك الرسائل القاسية التى لا تهدأ التى يبثها اليمين من مختلف الشبكات الإعلامية التى تتضمن الفضائيات الإخبارية والمنظرين والمدوّنين والمعلقين، والتى يتقبلها الكثيرون بمن فيهم الليبراليون. ومع أخذ هذا فى الاعتبار، فلا يمكن النظر إلى المحافظين الجدد، والمسيحيين الإنجيليين، والمتطرفين اليمينيين الصهاينة على أنهم عناصر هامشية، بل هم فى واقع الأمر لاعبون نشطاء داخل الهيئات السياسية الحاكمة بالولايات المتحدة، والذين يتسللون إلى أوساط الحزبين فى محاولة منهم لاكتساب المصداقية وأيضا لممارسة نفوذهم وتأثيرهم فى صياغة السياسة الحكومية.

بسيطة هى العملية التى من خلالها يحوّل اليمين الدينى والمحافظون الجدد والمنظمات والناشطون الصهاينة النقاط الجدلية الرئيسية إلى حقائق مزعومة. رأينا كيف أن إقامة «منتديات»، ومراكز بحثية، وتنظيمات ظل، و«مراكز» و«معاهد» أسلوب مفضل يضفى النشطاء اليمينيون من خلاله المصداقية على أنفسهم. بعد إنشاء تلك الهياكل المؤسسية الواقية، نجد أن دعاة الإسلاموفوبيا يجدون متعة كبرى فى تنظيم المؤتمرات وورش العمل وأسابيع المناسبات التى تدور حول تنويعات على تيمة الفاشية «الإسلامية» أو «الإرهاب الإسلامي»، أو الجهاد. جاء المؤتمر الذى نُظِم برعاية منتدى الشرق الأوسط الذى يديره بايبس فى عام ٢٠٠٩ نموذجا فى هذا السياق. كان عنوان المؤتمر «حروب قوانين التشهير: إخراس نقد الإسلام المتطرف Libel Lawfare: Silencing Criticism of Radical Islam»، وتحدث فيه عدد كبير من مختلف أطياف الجناح اليمينى للمحافظين الجدد مثل فرانك جافني، وآلان درشووتيز، وأندرو مكارثى الزميل بمؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات والمدعى العام السابق الذى أكسبته محاكمته لعمر عبدالرحمن منزلة رفيعة فى دوائر المحافظين

الجدد. كان هدف المؤتمر مواجهة ما أُطلق عليه تكتيك «الإسلاميين» الجديد بالولايات المتحدة، حيث زُعِم أن التنظيمات الإسلامية قد أطلقت حملة منسقة من أجل «كبح حرية الخطاب حول مواضيع مثل الإسلام، والإسلام المتطرف والإرهاب وتمويل الإرهاب وذلك من خلال رفع قضايا أمام المحاكم والعمل على إصدار قوانين ضد «أحاديث الكراهية» وتشويه السمعة».

تم الإعلان عن النائب الديموقراطى أرلن سبكتر متحدثا رئيسيا فى المؤتمر. كان سبكتر الذى كان جمهوريا وديموقراطيا أيضا، قد دعم سياسات الاشتباك مع بلدان مثل سوريا، وكان الإعلان عن اسمه كمتحدث بالمؤتمر مكسبا كبيرا لمُنظميه. بيد أنه، ومن سوء حظهم، أن قدمت منظمة CAIR التماسا أقنع عضو الكونجرس هذا بالانسحاب. لكن فشل منتدى الشرق الأوسط فى اجتذاب شخصيات سياسية من التيار السائد، لا يقلل من أهمية استراتيجياتهم. وفى واقع الأمر، فإنه يبدو وأن جزءا من تكتيك تنظيم المؤتمرات وورش العمل هو التجريب المستمر على ما يمكن إنجازه من خلال استغلال أنشطة مجموعات المصالح اليمينية التى تتبنى معايير التيار السائد المهني، لكنها، وبخلاف ذلك، تظل هامشية، توظف تلك الدعوات لإثارة أزيز يصل إلى أسماع الدوائر العليا من أجل معرفة ردود أفعالها وتقييمها، ناهيك عن اكتساب دعم منها للمشاريع المستقبلية.

وفى واقع الأمر، فسرعان ما حوّل منتدى الشرق الأوسط، مؤتمر Libel Lawfare الباهت – والذى لم يلق اهتماما على المستوى القومى باستثناء الكتابة عنه فى المدونات اليمينية – إلى مشروع قائم تحت مسمى «Lawfare Project». ظاهريا، يلجأ المشروع إلى انتحال لغة تنظيمات العدالة الاجتماعية ومناصرة الحقوق المشروعة بأن ينص على أنه مشروع لحقوق الإنسان. تذكر مديرته بروك جولدستاين أنها «محامية حقوق إنسان» فيما لا يعرف عنها سوى أنها اشتركت فى إخراج فيلم وثائقى مبتذل «معادٍ للفلسطينيين» بعنوان «صناعة الشهيد». تكشف النظرة العابرة على Lawfare Project عن الرطانة المستخدمة فى صياغة هدف المشروع وطبيعته

السطحية: استهداف الذين يواجهون أجندة الجناح اليمينى فى الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية وإخراسهم. لدى بدء نشاطه، زعم موقعه الإلكترونى أن مهمته هى «العمل على حماية حق نقاش الإسلام، والإسلام المتطرف، والإرهاب، وتمويلات الإرهاب، بحرية فى البلاد الغربية». وفيما بعد نص الموقع على أن منتدى الشرق الأوسط أقام المشروع لتكون مهمته «حماية الباحثين والمحللين الذين يعملون على مواضيع الإرهاب، وتمويل الإرهاب والإسلام المتطرف، حمايتهم من القضايا التى تهدف إخراس ممارستهم الحديث الحر». وهكذا فإن المشروع هو فى واقع الأمر واجهة لمنتدى الشرق الأوسط بهدف توفير الدعم القانونى واللوجستى والمالى من أجل قمع التنظيمات المناصرة للمسلمين وترويعهم وإفلاسهم إن هم أرادوا اتخاذ الإجراءات القانونية لرد الظلم عنهم حينما يُشهّر بهم وتُلطخ سمعتهم ويُفترى عليهم من خلال دعاة الإسلاموفوبيا من الصحفيين والمنظّرين والتنظيمات ومراكز الأبحاث.

توليد الخوف من أجل هندسة الإذعان:

فى واقع الأمر فإن مشروع الحروب القانونية Lawfare Projed هو محاولة هزيلة ودالة فى أن يضطلع بها مقاتلو الإسلاموفوبيا من أمثال دانييل پايپس ودايڤيد هورووِيتز لكسب الاهتمام واختراق التيار السائد، وأيضا من أجل ترويع التنظيمات المناصرة للعرب والمسلمين الأمريكيين. بلا ريب فإن المشروع، ومثل «أسبوع الوعى بالفاشية الإسلامية» و«يوم يرسم فيه الجميع محمدا» و«يوم إحراق المصحف»، هو مناسبة هامشية، حيث إن دعاة الإسلاموفوبيا الأكثر تفانيا وخطورة موجودون بالكونجرس ووزارة الخارجية، ووزارة العدل، والأمن الداخلى والبيت الأبيض حيث يعملون معا على ترقيع سياسات وتشريعات تستهدف المسلمين الأمريكيين ووسمهم وتنميطهم ونبذهم، ومعهم المسلمون فى الشرق الأوسط. وكحال اليمين الإنجيلي، تسرى المواقف والتوجهات منتقلة من الهامش إلى الوسط. وإلى التيار السائد. وكما أوضح صعود «حزب الشاى Tea Party» فإن تلك الأصوات الهامشية هى التمثيلات الأكثر نقاء للتشكيلات الأيديولوجية، وتفتح حيويتها ووضوحها للعيان

المجال أمام الإسلاموفوبيا لتصبح تيارا طبيعيا، وتتيح للأصوات الليبرالة الفرصة لتجهر بالحديث ضد أعمال وإجراءات الكراهية الصريحة فيما تحافظ على نُسَخِها المدجّنة من الإسلاموفوبيا وتبقى عليها.

ظلت التنميطات المعادية للعرب والتعصب ضدهم موجودة طوال عقود عديدة. عمل الإعلام، وأفلام هوليوود، ومجموعات الولاءات السياسية، والحكومة بل وحتى النظام التعليمى بتناغم واتساق للحفاظ على تنميطات العرب والمسلمين بصفتهم إرهابيين، غير عقلانيين، يضطهدون النساء، شهوانيين «يدمنون العنف، جهلة، ويتكسبون من النفط». بلا ريب، فإن هذه الصورة لم تخرج إلى حيز الوجود نتيجة مكائد المحافظين الجدد واليمين الصهيونى بعد ٩/١١، فقد ظلت تتداول منذ عقود مع إجراء التعديلات عليها على مر السنين. فى الأفلام الكلاسيكية المبكرة كانت هوليوود تصور العرب أحيانا على أنهم نبلاء ومشبوهون فى آن، مفرطو الشهوانية، بَدْو ذكوريون، كما صورهم سيسل بي. دوميل فى فيلم العرب (١٩١٥) أو فيلم «الشيخ» الشهير (١٩٢١). وفى السبعينيات، ومع حظر النفط وظهور حركة التحرير الفلسطينية، سارعت هوليوود والإعلام المطبوع إلى تصوير العرب على أنهم أشرار، يتظاهرون بالقوامة الأخلاقية، وإرهابيون يساريون، كما جاء فى فيلم «الطبّالة الصغيرة» لديان كيتون. ومع ظهور الإسلام القتالي، ساعدت هوليوود مرتادى دور العرض فى أمريكا الشمالية على تخيل أنه بالإمكان مجابهة هذه النزعة القتالية من خلال شوارزنجر وتشاك نوريس. وفى واقع الأمر فإن النماذج الدالة على التنميط العنصرى للعرب والمسلمين على مدى الأعوام الأربعين الأخيرة على درجة من الضخامة يتعذر معها حتى البدء فى فتح ملفها. من ثم، يمكن القول إن تمثيلهم إعلاميا بعد ٩/١١، لم يُمثل نقلة بقدر ما كان تنفيساً كاملا عن اللاوعى الأمريكى المكبّل بالإسلاموفوبيا. قامت دراسات عدة بمناقشة تقلبات المشاعر المعادية للعرب والمسلمين بعد ٩/١١ من منطلقات الإسلاموفوبيا فى أمريكا الشمالية وتداعياتها، مبينة أن الموضوع معقد ومتعدد الأوجه. تشمل تدفقات نتائج الخوف والكراهية جاليات ومجموعات عديدة

وتؤثر فيهم بأساليب عميقة ومهمة، حيث ترسخ الصور المعادية للإسلام والعرب مناخاً من الخوف والصمت والتهميش فى أوساط العرب والمسلمين الأمريكيين. لا يعمل التنميط فقط على جرح المشاعر، والعزلة الاجتماعية، وتنامى ذهنية الاحتجاز بل إنه أيضا يعمل على خلق جماعة مذعنة راغبة فى إرضاء الغير، يمكن للسلطات الفدرالية ترويعها بحيث تتمكن من مراقبتها والتحكم فيها وتجبر أفرادها على التزام الصمت إزاء سياسات الحكومة الداخلية والخارجية.

الأهم مما يُحدثه التنميط، واصطياد المسلمين وتوليد الخوف من آثار على الأقلية العربية والمسلمة، فإن لهذا تداعيات أكثر خطورة على السكان الأمريكيين بعامة، إذ إن الإسلاموفوبيا لا تؤدى فقط إلى هندسة التوافق فى أوساط التيار السائد وأمريكا البيضاء على السياسات المعادية للعرب والمسلمين بالداخل والخارج، بل أيضا على السياسات التى تعمل على تقليص الحريات المدنية للجميع، وتعتبر السرعة التى مُرِّرَ بها قانون باتريوت شهادة على فعالية الخوف و الپارانويا لانتزاع موافقة الجماهير على تقليص حرياتهم الدستورية عن طيب خاطر. وفى واقع الأمر، فقد أوضحت دراسة كورى روبين عن الخوف وسياسات الحكومة الأمريكية أنه، وقبل ٩/١١ بسنوات طويلة، ظل الخوف حافزا جوهرياً يُستخدم فى الثقافة السياسية والحكومية من أجل هندسة الموافقة على سوء توزيع السلطة، وعلى عدم المساواة بين الطبقات والأعراق. ومن المفارقات أن روبين يعمد إلى تكرار فرضية زكريا بأن الإسلام المتطرف ينجم عن «القلق العصابي» من الحداثة، لا عن أوضاع سياسية وتاريخية حقيقية وملموسة، وأيضا، فإن ما يسىء إلى كتابه القيّم هذا، هو استشهاده بفؤاد عجمى الذى يجزم بأن المسلمين المتطرفين يشعرون بالاغتراب جراء التقدم الحداثي، والحقوق المدنية، والتوجهات الفردانية والاستهلاكية، متجاهلا أن يعزو ذلك إلى المذابح التى تُرتكب فى أوساط المدنيين العراقيين والأفغان، واليمنيين؛ وجرائم الحرب التى مازالت تمارس ضد الفلسطينيين؛ والحملة الغربية الحكومية وغير الحكومية النيوليبرالية المهيمنة العازمة على تقويض الاقتصادات المحلية والقومية. ويوضح هذا أيضا أن الخطابات

التى تفحصناها فى الفصول السابقة قد اخترقت حتى الأبحاث والدراسات الناقدة رفيعة المستوي.

فى دراسة تبدو وكأنها مجاز تاريخى، يتفحص روبين أيضا فترات تتضمن الأيام المكارثية ليلقى الضوء على كيفية استخدام الحكومات بما فيها إدارة بوش للخوف، كوسيلة معقدة لتصنيع الموافقة الشعبية. الأطروحة واضحة، حيث إنها تذهب إلى أنه إذا كان الإسلام، أو معتنقوه المتطرفون، معادين لكل ما هو حديث، وإذا كانت الحداثة ومكتسباتها مسيرة حتمية من المستحيل «عكسها»، مسيرة ينبغى على الغرب والولايات المتحدة حمايتها مهما بلغت التكلفة، فإن «أفضل الوسائل لقمع عدم الرضا عن الحداثة والاستياء منها، وبخاصة إذا اتخذ هذا شكلا قاتلا مدمرا، هو قتل تلك الظاهرة». يوضح روبين أنه يتم استغلال الخوف حافزا رئيسياً لتطبيع «الحرب الدائمة على الإرهاب التى تعمل على تحويل القلق الداخلى إلى خوف يؤدى إلى تنشيط المجتمع المنهك ويسترد له حسه بالهدف الجماعى والفردي».

على مدى بضع السنوات الأخيرة، دعم كثير من الصحفيين والأكاديميين فرضية روبين، بل ورأوا، وكما كان الكثيرون يرتابون، أن الخوف يستخدم عاملا حافزا فى الانتخابات. لا يتردد الجمهوريون الذين يتحدثون بصراحة ودونما مواربة، ولا يخفون نوازع الإسلاموفوبيا الفجة لديهم، واستعدادهم التام للانقلاب على الحريات المدنية، لا يترددون فى الاستفادة من حالة الخوف لدى الجماهير، ومخاوفهم الأمنية، بل ويعملون على إثارتها. نجم عن تزايد التحذيرات من الهجمات الإرهابية، تزايد متسق فى الدعم الجماهيرى لبوش أثناء رئاسته. ليس ثمة شك فى أن الأمريكيين يجدون أن ثمة علاقة تبادلية بين الخوف والإرهاب من ناحية وبين المسلمين والعرب من ناحية أخرى وأن الاعتقاد بوجود هذه العلاقة التبادلية يترجم إلى أعمال وإجراءات عنصرية وإلى تحيزات تسهل تمرير سياسات داخلية تستهدف المسلمين والعرب الأمريكيين. أوضحت استطلاعات الرأى التى أجراها بيو فاونديشن، ومركز زغبي، وجالوب وكير CAIR وإيه بى سي، أن الأمريكيين يرتابون فى العرب والمسلمين، بل ويعبّرون

أحيانا عن آراء منحازة ضدهم. أوضحت إحدى الدراسات أن ستة من بين كل عشرة أمريكيين يعتقدون أن العرب والمسلمين ينزعون جوهريا إلى العنف فيما اعترف واحد من بين كل أربعة بالتحيز ضدهم. وبيّن مسح آخر أن خمسة وأربعين فى المائة من المشاركين يعتقدون أن الإسلام يشجع العنف فعليا كما أظهرت نفس الدراسة أن ٣٠٪ من الأمريكيين لديهم نظرة سلبية إزاء العرب والمسلمين الأمريكيين.

تحذير أمريكا البيضاء:

تعمل هيمنة ثقافة الإسلاموفوبيا على تحرير الخطاب العام من مستوى الكياسة السياسية التى لابد وأن يراعيها المجتمع المدنى إزاء غالبية الأقليات الدينية والعرقية الأخري. نجح كثير من المدونين والمخبرين/ المخبرات المحليين من الدرجة الثالثة فى اكتساب مكانة وظيفية مرموقة من خلال هذيانات الإسلاموفوبيا التى يروجونها، كما يستخدم الممثلون والمطربون الهزليون التنميطات المسلمة والعربية لاجتذاب جماهير جاهزة. عزّز كارلوس منشيا استعراضه «عقل منشيا» الذى لم يستمر طويلا بعدد كبير من النماذج البلهاء العنصرية الفجة، وكذلك عمد الكوميديان چون دنهام، الذى أقام شهرته على الإسلاموفوبيا، إلى تقمص شخصية «أحمد، الإرهابى الميت» التى ابتدعها المتمثلة فى هيكل عظمى لمفجر انتحارى مُلتح معمم، شخص غبى غاصب جبان منذر، تعوزه الثقة بالنفس، وينزع إلى القتل. يمضى يردد بلكنة عربية «اخرس، سأقتلك Silence, I keel you». حققت أهزوجة دنهام الساخرة «Jingle Bombs»، والتى هى محاكاة داعرة لترنيمة أعياد الميلاد «Jingle Bells» نجاحا عارما بما تحتويه من مقاطع بذيئة مهينة:

> شققتُ رمال الصحراء وقنبلتى إلى ظهرى مشدودة
> لأفجرها احتفالا بالكريسماس بعد دقائق معدودة
> مررت من نقطة تفتيش A، وفى نقطة B أوقفوني
> أطلق الجنود الأمريكان النار على مؤخرتى وقتلوني
> انفجري ياقنابل، انفجري ياقنابل، واصدحى فى الأجواء
> فلم يتبق منى سوى فوطة رأسى المبللة بالدماء

ذكرت التقارير فى عام ٢٠٠٩ أن استعراض «أحمد، الإرهابى الميت» احتل المركز الرابع فى الفيديوهات الأكثر مشاهدة أون لاين.

يحقق مقدمو تلك الاستعراضات والمعلقون والمدونون نجاحهم المتمثل فى تخدير تيار أمريكا البيضاء السائد ضد آثار التعليقات البغيضة المؤلمة، من ثم تتلاشى العوائق أمام المحظورات بحيث تصبح الأعمال والإجراءات العنصرية المتعصبة حتمية، بل ومتقبلة أيضا. ينجم عن ذلك إجراءات يومية من تجميع المعلومات عنهم وأخذ بصماتهم ولالتقاط صور لهم ووسمهم. أيضا، يطلب من المحجبات خلع الحجاب لدى دخولهن البنوك مثلا بذريعة التعليمات التى تمنع ارتداء القبعات هناك. يُستهدف تلاميذ المدارس المسلمون من قبل المدرسين بانتظام، حيث طلبت إحدى المدرسات، مثلا، من تلميذها الباكستانى الأمريكى تمثيل دور إرهابى حينما كانت تسعى إلى توضيح كيفية إمكانية صعود إرهابى إلى الطائرة وهو يحمل حقيبة ظهر مفخخة ليفجرها بالطائرة.

من جهة، يرسم المعلقون والصحفيون والإخصائيون النفسيون الانتهازيون للجمهور الأمريكي، صورة لأمريكا وقد تلقت صدمة مروعة يوم ١١ سبتمبر، صورة مفعمة بمشاعر الانتهاك والغضب العارم والعجز والاضطراب والخوف. والنتيجة هى أنه يحدث أحيانا «أن توجه مشاعر الغضب والخوف والحاجة الماسة إلى الفهم التى تنجم عن الأفكار التى تصور إمكانية الموت فى أية لحظة، توجه إلى أشخاص لا يماثلون عن قرب مرتكبى الهجمات». فإلى جانب توجيه التعصب الأعمى والتحيز والرغبة فى العنف إلى العرب والمسلمين، تنسحب تلك المشاعر أيضا وتوجه ضد من يماثلونهم فى الشكل مثل الهندوس، والسيخ، واللاتينيين والسود. لكن كتاب «فى أعقاب ٩/١١: سيكولوجية الإرهاب» الذى ألفه طوم بيسنجسكي، وشلدون سولومون وجف جرينبرج (٢٠٠٢) والذى يعالج نظرية إدارة الإرهاب، يزعم أن ردود الأفعال هذه تقتصر على أقلية ضئيلة من الشعب الأمريكى الذى يجب تهنئته وذلك لأن «قيمهم الجوهرية» حَصّنتهم من ارتكاب أعمال عنف جماعية أخرى ضد العرب والمسلمين

الأمريكيين، كما أنه من المحتمل للإجراءات والأعمال السلبية اللاجتماعية الموجهة ضد الأقليات من ذوى البشرة السمراء، من المحتمل لها أن «تتراجع وتقفز قيمنا الأكثر إيجابية لتحتل مقدمة وعينا».

قد يكون لهذا الإدراك الظرفى درجة من الصدقية، لولا حقيقة أن هؤلاء المعلقين والإخصائيين النفسيين يتجاهلون ذكر سياقات العنف التاريخى والصدمات المروعة والرضوض التى عاناها المسلمون على أيدى الغرب، إما مباشرة من خلال الاستعمار والنيوكلونيالية والتدخلات العسكرية الجارية حاليا، أو بأسلوب غير مباشر من خلال دعم الأنظمة السلطوية الوحشية مثل نظام الشاه ومشايخ الخليج وصدام حسين ومبارك، ناهيك عن الترويع القائم، والعنف والإذلال اليومى الذى يعانيه الفلسطينيون. وباتباع نهج برنارد لويس، نجد أن بعض تلك النظريات النفسية متواطئة مع أشد النظريات عنصرية والتى تصور الذات العربية والمسلمة على أنها تفتقد حس «تقدير الذات» الذى يتمتع به الغربيون. يتحاشى علماء النفس الذين يعتنقون هذه النظرية أن يتسقوا على طول الخط مع نظريتهم الخاصة بالصدمة والرضوض النفسية لأن تتبع عواملها السببية ستضفى درجة من المسئولية على ضمير «نحن» الذى يستدعونه باستمرار وينزع المصداقية عن نظرة الأمريكيين إلى العالم وقيمهم الجوهرية، واحتفائهم بسماتها الأخلاقية البارزة. بدلا من ذلك، نجدهم يستندون إلى كتابات فريد زكريا وبرنارد لويس وصمويل هنتنجتون الذين يذهبون إلى أن المسلمين يعانون القهر والمهانة من أنظمتهم (دونما ذكر لدعم الولايات المتحدة لتلك الأنظمة) وأن قادتهم الأشرار يتلاعبون بمقدرات جماهيرهم، وأن القادة الدينيين وعظاء دهماويون يجعلون من الولايات المتحدة كبش فداء ويحملونها مسئولية جميع الإخفاقات المتأصلة فى المجتمعات العربية والإسلامية. وبذلك فهم يعملون على تخدير أمريكا البيضاء كى لا تشعر بتواطئها، ويمحون بصماتها من على مسرح جرائم الكراهية.

وفيما يظل الأمريكيون بالغى اليقظة فى التفتيش عن المسلمين تحت كل صخرة وخلف كل عامود، فإن الأمثلة لا تحصى على أفعال وإجراءات وأحاديث الإسلاموفوبيا،

وبعد مرور عقد على أحداث ٩/١١، تؤدى وظيفة أيديولوجية هدفها إضعاف حساسية التيار السائد فى أوساط أمريكا البيضاء المسيحية إلى درجة يصبح معها التمييز العنصرى ضد المسلمين والعرب متقبلا. ولا يجوز أن يثير هذا الدهشة حيث إن وابل الهجمات والاتهامات التى تنهال من اليمين الأمريكى على التيار السائد تعمل على توسيع مدى خطاب الإسلاموفوبيا وتعميق مستواه. تُمرَّر الكتب الدعائية التى تهاجم الإسلام والمسلمين وتحط من شأنهم على أنها تحليلات سياسية أو أبحاث تاريخية، ويصوِّر الكتاب من أمثال روبرت سبنسر وبروس باور وميلانى فيلس الإسلام والمسلمين على أنهم أنجاس منبوذون.

العمل على جعل امريكا البيضاء مفرطة الحساسية:

على حين أنه تم تجريد الجمهور الأمريكى من الحساسية إزاء أحاديث وأعمال الإسلاموفوبيا التى يأتيها، فقد أصبح الأمريكيون مفرطى الحساسية إزاء أى فعل عنيف أو تافه يرتكبه المسلمون. يُثبّت توجه هذا المناخ مفرط الحساسية، الذى تفاقمه إطلاق الإنذارات من أعمال إرهابية، والتفجيرات الخرقاء التى يقوم بها أفراد إرهابيون معزولون تعوزهم الكفاءة، يُثبت باتجاه التفتيش عن أية مقولة متطرفة ينطق بها أى شخص يدّعى أنه مسلم واستخدامها مادة للإثارة التى تعمل على الارتقاء بمكانة المعلقين فى الفضائيات الإخبارية التى تبث يوميا طوال الساعات الأربع وعشرين، والمواقع الإلكترونية التى لا تحصي، بل إنها توظف أيضا لتسويغ التنمطيات التى تمتلئ بها تلك الوسائط الإعلامية وإضفاء المصداقية عليها.

فى واقع الأمر، عندما يجهر المسلمون بالشكوى من الإهانات غير المسوغة التى تنهال عليهم، يتهمون بأن ردود أفعالهم مبالغ فيها وأنهم يحاولون قمع حرية الكلام من جانب من يهاجمونهم، ويوردون أمثلة من أوربا معروفة للجميع، وبخاصة ردود أفعال المسلمين على الرسوم الدانماركية، واغتيال ثيوفان جوخ اليمينى المحرض المستفز العنصرى الذى كرس حياته السياسية لتشويه سمعة الإسلام والمهاجرين المسلمين والتحريض عليهم. وبدلا من الاعتراف بأن هدف دعاة الإسلاموفوبيا وكارهى العرب

هو إثارة المسلمين تحت غطاء ممارسة حرية الحديث بحيث يلجأون إلى أعمال العنف، يعمل الكتاب والمعلقون على إقناع الجماهير بأن المسلمين مفرطو الحساسية وبأن العنف من سماتهم المتأصلة.

المسلمون والسفر بالطائرات:

«تُجسِّد» تنمطيات المسلمين والعرب، بالمعنى الحرفى للفظ الخطابات الأكاديمية المفترضة التى روّجها لويس وزكريا، ثم رددتها أعمال المخبرات/ المخبرين المحليين، والمرتزقة المؤدلجين، والنشطاء السياسيين، هذا على الرغم من أن تلك الأعمال تفتقد الخيال وتعمد إلى التكرار. فى عصر العولمة توظف صورة العرب والمسلمين كمتعصبين لا يتوافقون مع الحداثة والديموقراطية فى خدمة أهداف واضحة تتصل بمنطقة للولايات المتحدة والغرب فيها مصالح استراتيجية وذلك بسبب إدمانهم للنفط والمنتجات النفطية. وكما رأينا، فقد عمل التنميط على زيادة حساسية الجمهور الأمريكى من أجل مفاقمة خوفهم من التهديدات الإرهابية غير المحددة وكلية الحضور فى آن. يصادق نمط المسلم المتطرف الكاره للحرية، والعربى المعادى للسامية على مشروعية مشاعر الخوف، ويعمل على تخدير الجمهور الأمريكى بعامة ضد المشاعر المضادة للانتهاكات المتزايدة من جانب الحكومة لشريحة مستهدفة من السكان المحليين ومراقبتها لهم، وتجميع المعلومات الشخصية عنهم، مع تصنيع موافقة عامة السكان على تلك الإجراءات. حينما يصرح چرالدو ريڤيرا بأن عمل ملفات عرقية تحوى معلومات وصوراً شخصية للمسلمين الأمريكيين ووسمهم «تضحية» عليهم قبولها فإنه يتبع خطى مواقف عبر عنها أشخاص فى إدارة بوش وأعضاء الكونجرس فى أعقاب ٩/١١. أكد طوم ريدج للأمريكيين وهو يتحدث عن قانون پاتريوت، أن انتزاع الحقوق المدنية هو أفضل وسيلة للإبقاء على «رؤية نحافظ بها على حرياتنا، ونحمى بها أمريكا، ونحفظ بها أمن وطننا».

فى أعقاب تفجيرات الكريسماس الفاشلة التى قام بها عمر الفاروق عبدالمطلب الذى كان قد خبّأ المتفجرات فى ملابسه الداخلية، تعالت المطالبات بإجراء التفتيش

الذاتى وأخذ بصمات وصور المسلمين الذين يسافرون جوا، كان الأبرز ما صرح به الفريق طوم ماكإنرى- وهو جنرال سابق صدّره البنتاجون لترويج مبررات لغزو العراق فى الإعلام حيث قال إنه ينبغى أن تحذو الولايات المتحدة حذو ما تفعله إسرائيل مع الفلسطينيين، ومضى يطوف على المؤسسات الإعلامية مطالباً بأن يجرى تفتيش إجبارى لجميع المسلمين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والثامنة والعشرين وهم عراة قبل صعودهم إلى الطائرة. ظل دانييل پايپس وميتشل مولكين منذ وقت طويل من أنصار اتخاذ هذه الإجراءات ضد العرب والمسلمين الأمريكيين. بلغت جريمة «سفر المسلمين بالطائرات» و«سفر العرب بالطائرات» مبلغا يتم فيه بانتظام احتجازهم، هم ومن يشبهونهم، وإنزالهم بالقوة من على الطائرات، ومنع صعودهم إليها واستهدافهم لإجراء مزيد من إجراءات التفتيش الإضافية بحجة الأمن. تلقى هذه الإجراءات ذيوعا عندما تستهدف شخصيات بارزة، كما حدث فى حالة منع أحد الطيارين حارس جورج بوش الشخصى وكان عربيا أمريكياً من الشرطة السرية، منعه من دخول الطائرة، أو حينما احتُجِز شاهروك خان سوپر ستار السينما الهندية لاستجوابه فى مطار نيووارك حينما كان فى طريقه إلى الولايات المتحدة للدعاية لفيلمه الذى يعالج قضية الاستهدافات العرقية. أيضا هناك أمثلة أخرى كثيرة على الإجراءات التى تتخذ ضد الشخصيات العادية مثلما يحدث حينما تجبر السلطات عائلات بأكملها على مغادرة الطائرة، أو كما حدث فى حالة رائد جرار الناشط العربى الأمريكى المناهض للحرب والذى مُنع من الصعود إلى الطائرة لأنه كان يرتدى تى شيرت مكتوباً عليه بالعربية «لن نصمت بعد الآن».

إن الاستهداف العنصرى للعرب والمسلمين وتفتيشهم ذاتيا وتجميع معلومات شخصية عنهم وأخذ بصماتهم هو إحدى الممارسات التى تصل بين تحيزات الجماهير ضد العرب والإسلاموفوبيا وبين السياسات الإعلامية والحكومية. أطلق السياسيون من أمثال نووت جنجريتش دعوات لممارسة «التمييز» بفاعلية وذلك من أجل تطبيع الخطاب الذى يستهدف المسلمين من ذوى البشرة السمراء والسوداء وعزلهم عن

المواطنين البيض الأمريكيين. أثبتت استطلاعات الرأى أن الغالبية الساحقة من الأمريكيين تؤيد إجراءات التفتيش والاستعانة بالمعلومات الشخصية العنصرية عن العرب والمسلمين وبخاصة فى المطارات. وبالمثل، بيّنت الاستطلاعات أن حوالى نصف الأمريكيين المُستطلعين يدعمون تقييد حريات المسلمين المدنية بشكل أو آخر.

الإسلاموفوبيا بصفتها البعد الأيديولوجى لسياسة الولايات المتحدة الخارجية:

قد لا يُدهش المرء من الهستريا العنصرية الجماعية، والعنف، الذى مورس ضد المسلمين والعرب، والتحرش بهم، والإيقاع بهم فى أعقاب ٩/١١، لكن غالبية الأمثلة التى أوردتُها حدثت مؤخرا. غالبا ما يُبرر مناخ الترويع الذى يحيط بالعرب والمسلمين، المواطنين منهم أو المهاجرين القانونيين، على أنه ردود أفعال وضربات ثأرية مصدرها الإحباط وما لحق الأمريكيين من أذي. بيد أننى أجزم فى هذا الفصل بأن الهيئة التنفيذية والكرنجرس ووزارات الأمن الداخلى والخارجية والدفاع والعدل تعمل بتناغم لغرس ثقافة القمع ورعايتها وتنظيمها، على أساس شيطنة العرب والمسلمين. يساعد هذا التوجه الإسهام الجوهرى لإعلام التيار السائد، والإعلام الهامشى، ومعه مجموعات الولاء الصهيونية، والمسيحية الإنجيلية، والمحافظين الجدد، وأيضا السياسيين الليبراليين ونشطائهم ومراكز أبحاثهم. لا أجزم هنا أن ثمة مؤامرة حكومية صريحة تهدف إلى قمع جميع المسلمين وحرمانهم من حقوقهم، الأحرى أن خطابات الإسلاموفوبيا تترعرع فى ظل خطابات القوة الأحادية، إذ إن جميع جرائم الكراهية والتحرشات، والتعصب، والسخرية، والهجاء العنصرية وغيرها من الاستهدافات والمهانات بالقطاعين العام والخاص، ما هى إلا الآثار الاستطرادية للإسلاموفوبيا الثقافية بتداعياتها الواقعية الملموسة على أرض الواقع المصغر (الفردى والمحلي) والموسع (القومى والكوكبي). تعمل جميعها على تخدير الأحاسيس ضد القوانين العنصرية، وإضفاء المشروعية عليها ومأسستها، وعلى تآكل الحريات المدنية، وممارسة السياسة الخارجية الإمبريالية فى الشرق الأوسط.

إن إجراءات الوسم العرقى والإسلاموفوبيا الثقافية تشكيلات أيديولوجية ضرورية

فى عصر إمبراطورية الولايات المتحدة. حولت حرب عاصفة الصحراء واختفاء الاتحاد السوفييتى معاداة العرب من شكل بغيض من العنصرية كان يربط الفلسطينيين والعرب الآخرين بحركات التحرر ذات التوجهات الشيوعية إلى بند أيديولوجى مركزى فى محاربة من يُزعم أنهم متطرفون معادون للحداثة يُبرر وجود الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط. كان «صدام الحضارات» لصامويل هنتنجتون، و«جذور غضب المسلمين» لبرنارد لويس صياغة كلامية لنقلة أيديولوجية مثلت جوهر سياسة بيل كلينتون وجورج بوش وباراك أوباما الخارجية. رأينا الروايات التى أكد لويس وزكريا وآخرون على صحتها للشعب الأمريكى والتى تذهب إلى أن الغزو والحروب هى الوسائل الوحيدة لتنفيذ الإصلاح فى الشرق الأوسط وذلك لأن العرب لا يفهمون سوى لغة العنف. غلّف بوش تبريره لغزو العراق بلغة الحرية والتحرير والديموقراطية وذلك لأن إعلام التيار السائد كان قد مضى ينشر خطاباته المعادية للعرب والمروجة للإسلاموفوبيا مما أضفى على «أجندة الحرية» التى تبناها إلحاحا وأهمية بارزة. كانت تلك الخطابات قد طُرِحت بقوة قبل ذلك بفترة، حيث يخبرنا بوب وودوارد أنه فى ٥ فبراير ٢٠٠١، أى فى اليوم السابع عشر من رئاسة بوش – ترأست كوندليزا رايس، مستشارة الأمن القومى اجتماعا لاستعراض وضع الإجراءات الدبلوماسية والعسكرية والعمليات السرية بالعراق وإمكانيات تغيير النظام والخيارات المطروحة. أتاحت هجمات ٩/١١ أن يتقبل الجمهور الأمريكى المزاعم القائلة بوجود روابط بين صدّام حسين والقاعدة دونما مساءلة أو ارتياب.

كان الجمهور الأمريكى آنذاك على استعداد للربط بين «أجندة الحرية» التى تبناها بوش (ضد ديكتاتورٍ علماني) وبين التنميطات المُصنّعة للمسلمين كإرهابيين ورواية الإسلاموفوبيا التى تصور الإسلام المتطرف (القاعدة) بصفته معادياً للديموقراطية والحرية. وبالمثل، وفرت الإسلاموفوبيا الثقافية رابطة مكنت بوش أن يجمع كوريا الشمالية الستالينية العلمانية، والعراق القومى العلماني، والجمهورية الإسلامية الإيرانية فى سلة واحدة تحت مسمى «محور الشر» (الذى كان من إسهامات منتدى

دايفيد للمحافظين الجدد)، والذى أطلقه فى «خطاب حالة الاتحاد» لعام ٢٠٠٢، كما تمكن، بالتزامن مع ذلك من أن يشير إلى أن تلك البلدان التى تبغضها التنظيمات القتالية الإسلامية على أنها أنظمة مارقة تدعم الإرهاب الكوكبى (أى القاعدة). يكشف هذا الاستعداد للتغاضى عن الاختلافات الأيديولوجية التى تفصل بين الحركات العلمانية والقومية العربية وذات التوجهات الدينية الدرجة التى بها تتناسج رويات الإسلاموفوبيا للويس وزكريا وفريدمان وعجمى وغيرهم فى نظرة أمريكا البيضاء إلى العالم وتوجهاتها الخارجية. يُعتبر إدماج العناصر المتفرقة المتضادة فى عدو مشترك واحد مثالا على المدى الذى به عملت تجارة بث الخوف فى آخر تجلياتها، أى الإسلاموفوبيا الثقافية، على تخدير قدرة التيار السائد على تحليل العالم المعقد الذى يواجه أمريكا. منع عمق الإسلاموفوبيا الثقافية فى المجتمع الأمريكى واستعداده لتقبل منطق «الأنا» الذى يذهب إلى أننا وحدنا مصدر المعرفة، وأننا وجدنا الموجودون، كأساس للسياسة الخارجية والتدخل العسكري، منع حركة مناهضة الحروب من تجذير نفسها بعمق فى أوساط الطبقة الوسطى الأمريكية.

فى الستينيات، تماهت الحركات المناهضة للحرب، بمستوى ما، مع حق الڤيتناميين فى تقرير المصير كما تبنت الحركات التقدمية حقوق شعوب أمريكا اللاتينية فى مقاومة الإمبريالية الأمريكية. لكن السبب الحقيقى فى حيوية تلك الحرب المناهضة للحروب هو أنه كان يتم تجنيد أفراد الطبقة الوسطى الأمريكية البيضاء للقتال فى حرب إمبريالية لا يمكن كسبها. بتعبير آخر، لم يكن الأمريكيون على استعداد لقتال الڤيتناميين من خلال التضحية بأبنائهم وإخوانهم وأحبائهم. بيد أنه فى حالة احتلال أفغانستان والعراق، فإن الطبقة الوسطى الأمريكية البيضاء، تملك رفاهية المصادقة على تلك الحروب الأمريكية حيث إنهم يعتقدون أنها تهدف إلى حماية الأمن القومي، وأيضا، وكما يؤكد لهم أمثال لويس وهيرسى على ومنجي، فإن العسكرة الأمريكية تتدخل دوليا، وبدافع إيثاري، لإنقاذ المسلمين من الطغاة، وإنقاذ نساء المسلمين وأطفالهم من الذكور المسلمين فيما يتحمل فقراء الأمريكيين البيض والسود والسمر الأعباء القذرة لهذه المهمة «النبيلة».

التوقيفات الجماعية، والترحيلات، والتسجيلات الخاصة، و «قوائم الرصد»:

فى الوقت الذى أثار فيه الإعلام الجماهيرى حالة من الهستيريا الجماعية و«محارق» افتراضية، وشجع على التحرش بالعرب والمسلمين الأمريكيين ومضايقتهم والارتياب فيهم، مضت السلطات تلقى القبض على العرب والمسلمين بأسلوب جماعى بالولايات المتحدة تحت غطاء قانونى فى غالبية الأحوال. تم احتجاز خمسة آلاف مسلم يحملون وثائق قانونية دونما توجيه تهم لغالبيتهم، وكان يتم سجن الرجال الذين يوصفون بأن «لهم أهمية» على أساس معلومات وإلماحات سرية تقول مثلا «إن ثمة أعدادا مفرطة من الرجال شرق الأوسطيين يعملون بأحد محلات البضائع المخفضة والمعونات». وعلى حين أنه قد تم «احتجاز هؤلاء سرا ومحاكمتهم سرا» فلم يُدَن أى منهم بأى نوايا إجرامية أو أفعال مخالفة. علاوة على ذلك، تم استدعاء ٨٠٠٠ أجنبى يحملون وثائق قانونية إلى مصلحة الهجرة ووزارة العدل، ونتج عن تلك «المقابلات» طرد آلاف المسلمين وترحيلهم وكان غالبيتهم من بلاد عربية. كانت أسوأ الحالات تخص هؤلاء الذين رُحلّوا إلى بلاد تتولى تعذيبهم نيابة عن الولايات المتحدة – بلاد ينتمى إليها «المتهمون» وتحكمها أنظمة سلطوية مثل مصر والسعودية والجزائر وسوريا والمغرب والأردن واليمن. أيضا، نفذت إدارة بوش نظام «تسجيل خاص» لثمانين ألف عربى ومسلم يقيمون بأسلوب قانونى بالولايات المتحدة. وفى نفس الوقت، مازال مسئولو الحكومة، ونواب الولايات المتحدة والشخصيات الإعلامية يبررون اللجوء إلى إجراءات الرصد والوسم العرقى وتجميع الملفات والاحتجازات الجماعية كحلول لما يُسمى «الإرهاب الإسلامي».

اعترف الإف بى آى بأنه ضمّن ٢٤٠٠٠ شخص فى قائمة رصد للإرهابيين، فيما أنه، فى ذات الوقت، لم يُضِف متهمين «إرهابيين» حقيقيين، ظهرت هذه المعلومات فى جلسة استماع داخلية بوزارة العدل. واعتبارا من إبريل ٢٠٠٧، كانت «قائمة رصد الإرهابيين» تضم ٧٠٠٠٠٠ اسم على الأقل، وكانت تتنامى بإضافة ٢٠٠٠٠ اسم شهريا. وعلاوة على ذلك ، شملت القائمة أيضا ما يربو على ١,١ مليون اسم بصفتهم

إرهابيين «محتملين» استخدمت هذه القائمة للتدقيق فى خلفيات المواطنين الأجانب الذين كانوا يسعون إلى دخول الولايات المتحدة بأسلوب قانوني، وللتدقيق أيضا فى خلفيات مواطنين أمريكيين. وفى جلسة استماع أخرى فى عام ٢٠٠٩، كشفت وزارة العدل عن أن ٣٥٪ من سجلات «الأشخاص المتضمنين فى قوائم الرصد كانوا مرتبطين بتصنيفات قضايا إرهاب قديمة أو تصنيفات قضايا غير متعلقة بالإرهاب وأن تلك القوائم كشفت عن أن كثيرا من السجلات كانت لأفراد كانوا قد شملتهم أصلا قوائم الرصد لكنهم حذفوا منها بعد أن تم إغلاق ملفات القضايا ضدهم».

يدلنا هذا على أن آثار الإسلاموفوبيا الثقافية لا يُولّدها فقط المناخ العام والمجتمع المدنى أو تقتصر عليهما. وفى واقع الأمر، فإن أعمال العنف ضد العرب والمسلمين الأمريكيين والبذاءات اللفظية التى يتعرضون لها هى تداعيات مُلازِمة لسياسات تفوق كثيرا حالات العدوان الفردية والتحيزات المؤسسية أو التعصب الإعلامي، حيث إن التنميطات هى تجسيد لظاهرة أيديولوجية متداخلة فى سياسات الولايات المتحدة وتستخدم لإضفاء المشروعية على إجراءاتها السياسية الداخلية والخارجية، ولتصنيع الموافقة على تلك السياسات والإجراءات.

فى ١٨ سبتمبر ٢٠٠١، مرَّر الكونجرس قرارا سهّل به ما أصبح حرب بوش الشرسة ضد الحريات المدنية، وضد أفغانستان والعراق. يعنى التفويض الذى منحه الكونجرس للرئيس باستخدام القوة العسكرية ضد جميع إرهابيى ١١ سبتمبر مَنحه سلطة «استخدام جميع أشكال القوة الضرورية والمناسبة ضد جميع البلدان، والتنظيمات والأشخاص الذين يقرر هو أنهم خططوا لهجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أو ساعدوا عليها أو تلك التى تقوم بإيواء المنظمات الإرهابية أو الأشخاص الإرهابيين وذلك من أجل منع أمثال هؤلاء من القيام بأعمال إرهابية ضد الولايات المتحدة فى المستقبل». منح هذا التشريع تفويضا مطلقا للرئيس بوش الذى سرعان ما أصدر أمرا تنفيذيا بوضع جميع من يُلقى جيش الولايات المتحدة وجهاز أمنها القبض عليهم على قائمة «المقاتلين الأعداء» وينكر عليهم الحقوق التى يكفلها لهم الدستور واتفاقيات

جنيف. أيضا، حاول هذا الأمر فتح ثغرات قانونية من أجل تسليم المشتبه فيهم إلى بلدان تقوم بتعذيبهم، وتعليق مجموعة قوانين أوامر الإحضار لأغراض التحقيق والمحاكمة habeas corpus، ومراقبة الهواتف والتعذيب. وبناء على ذلك شهدت جاليات العرب والمسلمين الأمريكيين نتاج الإسلاموفوبيا الثقافية تأخذ شكل أجندة سياسية وممارسات متناغمة أصبحت فيما بعد واقعاً سياسياً.

قام العديد من الباحثين القانونيين وعلماء السياسة والأنثروبولوجى بدراسة الأساليب العديدة التى أُخضِع بها المسلمون، الأمريكيون منهم والمهاجرون، للمحاكمة منذ ٩/١١، وكيفية استناد تدهور الحقوق المدنية بالولايات المتحدة إلى تلك المحاكمات. يكتب جيورجيو أجامبن، المفكر السياسى المرموق قائلا إن إدارة جورج بوش تعتبر نموذجا للأساليب التى تعيد الحكومات بها تعريف حقوق الأفراد، بل وتعمل على تآكلها، حيث إن بوش من خلال إعلانه الحرب الدائمة على الإرهاب أنتج «وصفاً أصبحت فيه الحالة الطارئة قاعدة راسخة». أيضا، يبين لويس فيشر كيف أن الحقوق الدستورية تعرضت للانتهاكات المستمرة بعد ٩/١١، وكيف سمحت الحرب على الإرهاب لبوش بتجاهل الممارسات القانونية، وبإقامة محاكم سرية، ومواقع سوداء، وممارسة الرقابة والتعذيب بالداخل، وتسليم المشتبه بهم إلى حكومات أخرى لتقوم بتعذيبهم. يبين فيشر أنه بعد ٩/١١ تم منع الحقوق التقليدية والضمانات الإجرائية عن الأفراد الذين بدوا وأنهم يتوافقون مع بعض التصنيفات: المسلمين، العرب، العرب الأمريكيين، شرق الأوسطيين، وغيرهم وغيرهم». تقول إلين كاسل فى دراسة لها بعنوان «الحرب على الحريات المدنية» إن «التاريخ سيذكر الأشهر التى أعقبت ٩/١١ مباشرة بصفتها أياما سوداء من حيث معاملة البلد للعرب الأمريكيين، والمواطنين المسلمين والأجانب. تم إصدار قوانين، ومهاجمة المسلمين والعرب واعتقالهم، وساد مناخ شبه هستيري». أيضا، توضح لويز كاينكر بأسلوب محدد كيف أن إدارة بوش بقيادة جون آشكروفت قامت خلال عام واحد بترحيل أكبر عدد من الأجانب فى تاريخ الولايات المتحدة، بمن فى هذا الذين رُحِّلوا من خلال حملات بالمر فى عامى

١٩١٩ و١٩٢٠ إبان مناخ الذعر من الآناركيين الذى تم إبّانه احتجاز بضعة آلاف من غير المواطنين وترحيل ٧٥٠ من بينهم إيما جولدمان دونما سند قانوني، فيما يبين لنا مايكل ولش كيف يمكن لهذه الانتهاكات أن تصبح جزءا من الإجراءات القانونية المعمول بها حيث تغدو صناعة كباش الفداء، وجرائم الكراهية جرائم ترتكبها الدولة من خلال مأسستها على شكل سلسلة من القوانين. يضيف ولش، وكما أوضحنا فى نقاشنا لثقافة التخدير، أن هذا يصبح ممكنا من خلال «ثقافة الإنكار» التى تسمح لقوانين التمييز، ولإجهاض الحريات المدنية أن تصبح ملامح ضرورية للحياة السياسية الأمريكية.

بزوغ دولة الأمن القومى:

يعتبر إنشاء وزارة الأمن الداخلى من أجل دمج المكاتب اللامركزية التابعة للدولة مثل مكتب الهجرة، والجمارك، وفرض القوانين الفدرالية، مع استحداث مناصب كثيرة مثل مدير الاستخبارات القومية، يعتبر شهادة على وجود دولة الأمن القومى فى الولايات المتحدة الآن. أثناء فترة رئاسة بوش، تم إصدار عدد من التشريعات تعيد تعريف الحريات المدنية وتعيد هندستها، ومعها الحقوق القانونية التى تكفلها الحكومة لغير المواطنين. تشمل تلك التشريعات قانون الأمن الداخلى لعام ٢٠٠٢، وقانون باتريوت «I» وقانون تعزيز الأمن الداخلى لعام ٢٠٠٣ (أو قانون باتريوت II) وقانون مراقبة الإرهابيين، وقانون المفوضية العسكرية لعام ٢٠٠٦، وقانون الإرهاب المُستنبت داخليا لعام ٢٠٠٧، وقانون حماية أمريكا وقانون تفويض الاستخبارات لعام ٢٠٠٨، وإنشاء محكمة الاستخبارات والرقابة على الأجانب. يقول فليب جيرالدى وهو يناقش قانون الإرهاب المستنبت داخليا إن «من السهل جدا إساءة استخدامه بحيث يمكن تحديد أى جماعة تمارس ضغوطا على النظام السياسى بأنها إرهابية، وتوجيهه بشكل رئيسى ضد المسلمين والتنظيمات الإسلامية؛ كما أنه من المحتم أن يكون بين المشتبه فيهم الأساتذة بمختلف الجامعات المناهضين للسياسات الأمريكية والتنظيمات الفلسطينية المعادية للاحتلال الإسرائيلى».

وللأسف، فقد ثبتت صحة رؤية فليب جيرالدي، حيث رأينا كيف تعقبت التنظيمات

الموالية لليمين وللصهاينة والمحافظين الجدد الطلبة والنشطاء الذين يشاركون فى الحركات المؤيدة لحق الفلسطينيين فى تقرير المصير.

تحاول تلك التنظيمات إشراك السلطات الفدرالية والمحلية فى ترويع النشطاء الذين يجهرون بآرائهم، والتحكم فى المناظرات حول الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلى. وفرت التشريعات التى مُرِّرت منذ ٢٠٠١ إطارا قضائياً لهيئات فرض القوانين لتتعقب المسلمين الأمريكيين وتستهدفهم وتنصب الفخاخ لهم.

فى واقع الأمر، تُضفى الإسلاموفوبيا الثقافية سمة عقلانية على نزع أهلية المسلمين للحقوق المدنية وحرمانهم منها، كما أن أثر وابل البروپاجندا والتعليقات والصور المعادية للعرب والمسلمين شديد الوضوح: إن كان المسلمون عازمين على تدمير العالم الحر من خلال الإرهاب والغدر وتقويض الحريات المدنية إذن فهم غير مؤهلين، فى ظل الحرب على الإرهاب لاكتساب تلك الحقوق ناهيك عن استحقاقها. بدا أوباما وأنه يوافق جوهريا على تلك الأطروحة إذ إنه قرر أن أنور العولقي، المواطن الأمريكي، يستحق الإعدام بدون مسوغات قانونية، أو الاغتيال المستهدف– تزعم الحكومة أن العولقى كان على صلة بنضال حسن المتخصص فى علم النفس بقاعدة فورت هوود والذى قام بإطلاق النار هناك، ويفيصل شاهزاد صاحب تفجيرات تايمز سكوير الفاشلة، وفاروق عبدالمطلب الذى خبأ المتفجرات بملابسه الداخلية وفشلت محاولته. يرى الرئيس أن هذا الزعم كافٍ لتبرير إعدام مواطن أمريكى من مواليد نيومكسيكو دونما اتهام أو محاكمة. بعد شهر من هذا الإعلان، أعلن چو ليبرمان، فى اتساق منه مع رأى أوباما، أنه يعد تشريعا ينزع المواطنة الأمريكية بمقتضى القانون عن الأمريكيين الذين يحاربون فى جيوش أجنبية، لكنه أوضح دونما لبس أن هذا لن يطبق على الأمريكيين الذين يخدمون فى الجيش الإسرائيلي، بل فقط على الذين يخدمون فى جيوش معادية لأمريكا. وهذا يبدو منطقا سليما فقط إذا وافقنا على أن المسلمين الأمريكيين هم طابور خامس يعملون على إثارة الفتنة، أشخاص موالون للبلاد الإسلامية، ناهيك عن أنهم يكنّون رغبة لإقامة «الولايات المتحدة الأمريكية الإسلامية» بحسب تصوير فصيل من معتنقى الإسلاموفوبيا الثقافية.

وفيما أن العرب المسلمين الأمريكيين كانوا قد خضعوا للتمييز العنصرى قبل ٢٠٠١، وتضمن هذا الإعدام دونما محاكمة فى الجنوب الأمريكي، والاحتجاز على أساس التزاوج من الأمريكيات/ الأمريكيين البيض، والتنميط فى أفلام هوليوود، فقد غطى ما حدث بعد ١١ سبتمبر على التعقيدات والصعوبات التى يواجهها السكان العرب والمسلمون فى علاقتهم بمجتمع التيار السائد وثقافته. تبين سونينا ميرا أن «إقصاء العرب والمسلمون الأمريكيين عن الانتماء الثقافى المعيارى هو أمر متعضون فى سياسات الدولة وفى المصنفات الاجتماعية السابقة على ٩/١١، لكنه تفاقم فى ظل قانون باتريوت». بين الباحثون والأكاديميون أن تشريعات ما بعد ٩/١١ عملت بترادف مع حملة الإسلاموفوبيا الثقافية على إشعار العرب والمسلمين الأمريكيين بالاغتراب، وعلى تهميشهم، حتى أصبحوا مثل نظرائهم فى العالمين العربى والإسلامى يشعرون أنهم يعيشون فى ظل حصار ورقابة مستدامة. أدى ذلك إلى عكس نزوع العرب والمسلمين الأمريكيين لاستيعاب الثقافة الأمريكية والاندماج السريع فيها، وتسبب فى شعورهم بالعزلة.

لكن الأهم من الخطابات المؤججة، والشوفينية والترويع اللفظي، هو أن الحكومة الفدرالية، ناهيك عن هيئات فرض القانون فى جميع أنحاء البلاد، قد ظلت تقوم بمراقبة الجاليات المسلمة ورصدهم والتجسس عليهم منذ إدارة كلينتون، وهى ممارسات تفاقمت فى عهد بوش واستمرت فى عهد إدارة أوباما. ولقد رأينا كيف يتعقب الإف بى آى والأمن الداخلى مئات الآلاف من المسلمين وغير المسلمين وبخاصة هؤلاء الذين ينتمون إلى بعض البلاد العربية، وإلى إيران وباكستان. والأكثر بشاعة هو أن للإف بى آى برنامجا مستداما للرقابة على المساجد بالولايات المتحدة واختراقها، كما يحاول أحيانا نصب الفخاخ لشباب المسلمين الأمريكيين وإشراكهم فى مخططات علاوة على تعقب عامة السكان المسلمين.

ظلت الرقابة والاختراق من الممارسات الشائعة لسلطات فرض القانون على مر العقود. فى مارس عام ٢٠١٠ تم توقيف ثمانية من الذين يدعون إلى تسيد المسيحيين البيض بمشيجان واتهموا بالتخطيط للإطاحة بحكومة الولايات المتحدة،

كانت التوقيفات قد تمت والاتهامات قد وجّهت لأن الإف بى آى اخترق صفوف تلك المليشيا. لكن المثير للاهتمام هو عدم ذكر عضوية هؤلاء فى تنظيم مسيحى متطرف فى مذكرة التوقيف، كما لم يُبرز الإعلام تلك الحقيقة ويعتبر هذا نقيضا فاضحا لما يحدث حينما يتم توقيف المسلمين حيث يتم إبراز انتماءاتهم الدينية وتضخيم أثرها، وليس هذا بالأمر المستغرب حينما نعلم أن السلطات الفدرالية والمحلية تتلاعب بحساسية الجمهور المفرطة كوسيلة لإدانة المقبوض عليهم.

الحرب على أعمال البر:

منذ ٩/١١ والإف بى آى يحاول تجنيد المسلمين والعرب الأمريكيين للمساعدة فى «الحرب على الإرهاب» بالداخل الأمريكي، وبالفعل، فقد كان من الملاحظ تعاون العرب والمسلمين الأمريكيين، عن طيب خاطر، مع الحكومة للقيام بمهمات أمنية فى أوساط جالياتهم. وبدلا من أن يؤدى ذلك إلى إثبات ولاء مسلمى أمريكا، فقد تعرض الإف بى آى للهجوم لإشراكه بعض الجماعات الإسلامية مثل CAIR فى بعض المهام. وفى الوقت ذاته، ظلت السلطات الفدرالية تقوم بالتجسس على المساجد، والمنظمات الخيرية والجماعات المناصرة لمختلف القضايا والمراكز التعليمية من خلال المراقبة والتنصت والاختراق المباشر بواسطة مخبرين مأجورين.

كانت إحدى أكثر حملات الإف بى آى شهرة ونجاحا هى تلك التى شنتها ضد مؤسسة الأرض المقدسة، حيث تم اعتقال خمسة من أعضاء هذه المؤسسة التى تتخذ من دالاس مقرا لها، وإدانتهم والحكم عليهم بالسجن سنوات طويلة، بما فى هذا الحكم على اثنين منهم بالسجن مدى الحياة. شملت المحاكمة الأولى فى عام ٢٠٠٧ توجيه الاتهامات لعشرات من «المتآمرين المشاركين»، أى إلى عدد كبير من المنظمات الخيرية والتعليمية ومنظمات خدمة المجتمع الإسلامية والمساجد، وكانت CAIR أبرز تلك التنظيمات المتهمة رغم تعاونها مع الإف بى آى فى مناسبات عدة. انتهت المحاكمة بالفشل وذلك بسبب ما زعمته هيئة المحلفين من أن أحد أعضائها من دعاة الإسلاموفوبيا كان يضغط على بقية الأعضاء ويهددهم لاعتقادهم أن القضية

تقوم على أسس واهية. فى ٢٠٠٨، قضت الحكومة بإعادة النظر فى القضية بعد أن أسقطت اتهمات كثيرة فى حق تنظيمات أخرى وعلى الرغم من أن الادعاء نفسه اعترف بأن أموال مؤسسة الأرض المقدسة كانت تستخدم فى برامج إنسانية مثل تمويل المدارس والمستشفيات بالضفة الغربية وغزة فقد نجحت الحكومة فى استصدار أحكام بالإدانة على أساس أنها كانت تمد حماس «بدعم مالى وموارد» وتقوم بعمليات غسيل أموال.

علاوة على ذلك، فى عام ٢٠٠٤، سمحت محكمة أمريكية لأسرة المواطن الأمريكى دايفيد بويم الذى كان قد قتل بإطلاق النار عليه فى الضفة الغربية، بمقاضاة مؤسسة الأرض المقدسة وحماس لطلب التعويض، هذا على الرغم من ثبوت أنه لا علاقة لأعضاء المؤسسة بالأنشطة الإرهابية، وحُكِم للأسرة بتعويض قدره ١٥٦ مليون دولار. جاء هذا من نظام العدالة ذاته الذى أصدر أحكاما برد الطلب فى نظر عدة قضايا ضد المسئولين والشركات والجيش الأمريكى لدورهم فى الاعتقالات غير القانونية، وأعمال التعذيب، والاختطاف وتسليم أعداد كبيرة من المواطنين الأبرياء لحكومات عميلة كى تقوم بتعذيبهم أثناء حرب الحكومة على «الإرهاب».

وفى واقع الأمر، فقد حكم قضاة عدة من مستويات مختلفة، بما فى هذا قضاة المحكمة العليا، برد طلبات نظر دعاوى جنائية ومدنية كان قد رفعها المحتجزون بجوانتنامو وأسرهم، وأسر ضحايا المذابح التى ارتكبها الجيش الأمريكى بالعراق وتنظيمات المرتزقة من أمثال شركة بلاكووتر، والأبرياء الذين سلمتهم السلطات الأمريكية لحكومات عميلة لتعذيبهم، وضحايا الاحتجاز والتعذيب فى المواقع السوداء الأمريكية. يشمل هذا القضايا التى رفعتها أُسر ١٧ مدنيا بريئا قتلهم عملاء بلاكووتر فى ميدان النسور ببغداد، و٢٤ رجلاً وامرأة وطفلاً قتلهم المارينز بالحديثة فى العراق، والقضايا التى تم رفعها ضد مقاولين بسبب أعمال التعذيب فى سجن أبوغريب، وضحايا الاختطاف والتعذيب من أمثال ماهر عرار وخالد المصري، وغيرها وغيرها. وفى واقع الأمر، فقد حكمت إحدى محاكم الاستئناف الفدرالية بأسلوب فورى

بحرمان جميع المحتجزين فى «القفص الأسود» بقاعدة باجرام الجوية بأفغانستان من حقوقهم القانونية الدولية لاتخاذ إجراءات قانونية ضد الجيش الأمريكى والمسئولين والمقاولين الأمريكيين.

المثير للاهتمام إزاء قضية مؤسسة الأرض المقدسة هو أن الحكومة لم تقتصر على تجريم التبرعات الخيرية للمؤسسات والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية، بل جرّمت أيضاً مؤسسات التبرعات الذى زعم أن حماس تديرها بدعوى أنها مؤسسات إجرامية، حيث قالت وزارة الخزانة إن «حماس تستخدم أموال مؤسسة الأرض المقدسة لدعم مدارس تخدم أهداف حماس من خلال تشجيع الأطفال على أن يصبحوا مفجرين انتحاريين، وتجنيد المفجرين الانتحاريين بتقديم المساعدات لأسرهم». غمر الادعاء المحلفين بوابل من صور «الإرهاب» فى إسرائيل فى محاولة منه لإيجاد صلة بين التبرعات الخيرية للمدارس والمستشفيات وبين المفجرين الانتحاريين. وبعد إدانتهم، تم نقل المتهمين إلى سجن جديد تراعى فيه أقصى درجات الإجراءات الأمنية يُسمى وحدة إدارة الاتصالات «UMC»، وكان الهدف من إقامة مثل تلك السجون عزل المعتقلين ومنعهم من الاتصال بأصدقائهم وأسرهم والعالم الخارجى بعامة، وهى إحدى إبداعات الحرب على الإرهاب أقامها بوش واستخدمها أوباما لإيواء المسلمين والسجناء السياسيين فيها بشكل رئيسي.

رسخت قضية مؤسسة الأرض المقدسة سابقة لوزارة العدل ومثلت أكثر من مجرد انتصار لاستغلال وقت الحكومة ومواردها ودعايتها حيث إنها اعتُبرت إشعارا قانونياً للتنظيمات الخيرية الإسلامية والمناصرة للفلسطينيين بأنها طرائد سهلة لسلطات الولايات المتحدة. نشر اتحاد الحريات المدنية الأمريكى ACLU تقريرا يوثق فيه محاولات المكاتب الأمريكية إغلاق المنظمات الخيرية الإسلامية ومحاكمة القائمين عليها، حيث إن الحكومة الفدرالية قد أغلقت ستة تنظيمات على الأقل، وأغارت على نصف دستة أخري، مشيرا إلى أن وزارة الخزانة تستهدف المسلمين لأنهم «أهداف سهلة رخوة» بحسب قول بول كريج روبرتس مساعد وزير الخزانة السابق. علاوة

على ذلك، يعترف مسئولو الخزانة بوضوح بجمع معلومات عن المسلمين ووسمهم واستهدافهم حيث صرح أحدهم، وفقا لما جاء بالتقرير سالف الذكر، بالقول «لا نذهب الآن إلى البارات الأيرلندية للبحث عمن يدعمون جيش التحرير الأيرلندى حيث إنه ثمة أسباب وجيهة للتركيز على الجاليات المسلمة لأن نسبة المسلمين الذين يقومون بأعمال إرهابية أكبر من نسبتهم فى الجاليات الأخري. يعلم الجميع أن استهداف المسلمين ليس بدون أساس». وفى واقع الأمر فإن تعقب أموال المنظمات الإسلامية ظل وسيلة قوية الفاعلية شبه سرية لاستهداف المسلمين والمنظمات الإسلامية، وبخاصة من خلال «عملية جريت كويست» التى تنفذها مصلحة الجمارك الأمريكية والتى تتقصى مصادر أموال المنظمات «الإرهابية» التى تدخل الولايات المتحدة، والتى غالبا ما يكون مصدرها البلاد العربية وباكستان.

تم إغلاق مؤسسة الحرمين الخيرية السعودية ووجهت إليها تهمة «التآمر للاحتيال على حكومة الولايات المتحدة» من خلال غسيل الأموال وإرسالها إلى الشيشان، وقام الاتهام على أساس التنصت على الهواتف دونما سند قانونى والذى أقره بوش. وفى النهاية قضى أحد القضاة الفدراليين برد دعوى الاتهام، وأصدر ڤون ووكر، أحد القضاة الفدراليين الآخرين حكما بأن الرقابة بالتنصت على الأحاديث الهاتفية أمر مخالف للقانون.

وعلى الرغم من ذلك، حُظِرت المؤسسة فى الولايات المتحدة، ووفقا لما جاء بتقارير اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، فقد نجم عن إغلاق مكاتب الحرمين فى أنحاء العالم، إغلاق دور الأيتام بالصومال التى كانت ترعى ٣٠٠٠ طفل وفقدان ٧٠٠ وظيفة هناك. هنا، ينبغى أن نذكر أن إدارة أوباما تدافع عن استخدام «الميزات السرية للدولة» ضد «تمويل الإرهاب» والمشتبه بأنهم إرهابيون تماما مثل إدارة بوش.

أدى نجاح القضية ضد مؤسسة الأرض المقدسة إلى تعرض جميع الجمعيات الخيرية الإسلامية للارتياب وحملات التشهير. تتعرض منظمة CAIR، التى ظلت الأكثر نشاطا وشهرة فى تبنى حقوق المسلمين المدنية والدفاع عنها بأكثر من غيرها،

لحملات الهجوم المنظمة فى الإعلام من خلال مجموعات العمل السياسي، وهدفا للتشهير والقذف من قبل قناة فوكس الإخبارية ودانييل بايبس والمواقع الإلكترونية العدائية مثل جهاد ووتش، وقد أدى هذا الاهتمام السلبى المستدام إلى تشويه سمعة CAIR. مثلا، قامت باربرا بوكسر بسحب «شهادة إنجاز» شرفية كانت قد منحتها لمنظمة CAIR لمناصرتها الجالية المسلمة الأمريكية وتبنى قضاياها، حينما نبهها تشارلس شومر وريتشارد دربين، زميلاها بالحزب الديموقراطى لبعض تصريحات المجموعة وأفعالها فى الماضي، والتى أثارت قلقها، وكذلك تأكيدات مسئولى فرض القانون بأنها «تمنح معونات لتنظيمات إرهابية دولية». علاوة على ذلك، طالب عدد من النواب الحكومة بالقيام بالتحريات والتحقيقات فى أنشطة CAIR فى استجابة منهم لكتاب «المافيا الإسلامية: داخل العالم السرى الذى يتآمر لأسلمة أمريكا» من تأليف دايفيد جاويابتز وبول سيرى والذى يتضمن تشهيرا بالمنظمة حيث يقول المؤلفان إنها مجموعة متطرفة تآمرية تعمل واجهة لحماس وحزب الله والإخوان المسلمين والقاعدة وإنها قد اخترقت المراكز العليا فى السلطة، والإعلام، والكونجرس، بل والبيت الأبيض، وأنها تتألف من «إرهابيين يرتدون البذلات الأنيقة، ماهرين فى التلاعب بالسياسيين والإعلام من خلال الدعاية ذات الصياغة الماهرة» وخلاصة الأمر أنهم «كذابون متمكنون». يزعم الكاتبان أنهما حصلا على تلك المعلومات بتجنيد ابن أحدهما للعمل كمتدرب بالمنظمة حيث قام بسرقة بعض وثائق CAIR ثم قام المؤلفان بنشر مجموعة من الافتراءات والاتهامات التى لا أساس لها وأمثلة على الاقتتال الداخلي، والتنافسات والجدالات والخلافات فى الرأى والصراعات الداخلية.

نصب الفخاخ:

ظلت الرقابة واستخدام المخبرين أسلحة رئيسية فى ترسانة الإف بى آى للاستعمال ضد الجريمة المنظمة، كما تم استخدام الجواسيس على مدار التاريخ لإثارة الانشقاقات السياسية، وفى أوساط تنظيمات الحفاظ على البيئة والحقوق المدنية، والمجموعات المناهضة للحروب. اكتسب استخدام المخبرين والجواسيس

والعملاء المزدوجين فى برنامج COINTELPRO الذى وضعه هربرت هووفر وكان يعمل منهجياً على تحييد حركة السود وحركات التحرير الأخري، اكتسب شهرة خاصة كأداة فاعلة لتحقيق هذا الهدف. كان الاختراق وسيلة رئيسية فى حملة الاستخبارات المضادة لقلقلة الحركات التقدمية الراديكالية وتشويه سمعتها، سواء كان ذلك ببث الارتياب والخلافات بين أعضائها، أو بالمساعدة فى تنفيذ سلسلة من الاغتيالات، أو تلفيق التهم، أو الاحتجازات والضرب والترويع. قد لا يصل برنامج الاستخبارات المضادة الحكومى إلى مستوى الأبعاد المنذرة القاتمة لبرنامج COINTELPRO. لكن، وبأساليب عدة يجعل المدى الواسع الذى ينضوى تحت التشريعات التى صدرت بعد ٩/١١ مثل قانون باتريوت، وقانون الإرهاب المستنبت داخليا، وأيضا دمج هيئات الأمن الداخلى فى وزارة الأمن الداخلي، وبرنامج الرقابة واسع المدى الذى أنيطت مسئوليته بالرئيس ومجلس الأمن القومى NSA دونما تفويض أو سند قانوني، يجعل كل هذا برنامجا وحيدا مثل COINTELPRO غير ضروري.

أعلن الإف بى آى أنه قد أحبط عدة مخططات مزعومة لإرهابيين مستنبتين داخليا، والتى تم «اكتشافها» من خلال استخدام المخبرين والجواسيس وأعمال الرقابة والتنصت. بعد ٩/١١، قامت حملة مكافحة الإرهاب الداخلي، والإف بى آي، وNSA (مجلس الأمن القومي) وسلطات الولايات والسلطات المحلية بنصب الفخاخ للمسلمين الشباب فى الولايات المتحدة على أمل تحريضهم واستفزازهم. تهدف استراتيجية نصب الفخاخ إلى إجراء محاكمات يروج لها إعلاميا تشهد على نجاح نظام التشريعات الجديدة التى صدرت منذ ٢٠٠١ وأهميتها وضرورتها. نتيجة لذلك، تشعر الجاليات العربية والإسلامية بإجراءات وسمهم وجمع المعلومات عنهم والتجسس عليهم وعزلهم، وقاموا بالاحتجاج على استخدام «العملاء المحرضين» فى حملة الحكومة لمكافحة الإرهاب.

وعلى حين أن المخبرين السريين (CI) «قد أصبحوا ضرورة لنجاح كثير من تحريات الإف بى آى فى مجال الجريمة المنظمة، والفساد الحكومي، وتجارة المخدرات

ومكافحة الإرهاب، والمبادرات الأخرى» إلا أن جلسات الاستماع الداخلية للإف بى آى فى عام ٢٠٠٥ تذكر أن ٨٧٪ من حالات استخدام المخبرين تعتبر انتهاكا لبروتوكولات الجهاز وإجراءاته بأسلوب أو آخر. وعلى الرغم من أن الخطوط الإرشادية التى يتبعها المخبرون السريون غير محددة بدقة إلا أنها تحظر تحديدا دفع أموال لهم «مشروطة بإدانة أى شخص أو إنزال عقوبة به»، لكنها لا تحظر أن تكون الأموال التى تُدفع مشروطة بالاستخبارات التى يجمعها المخبرون بحيث تسوّغ اتخاذ الإجراءات القضائية ضد المتهمين. علاوة على ذلك يجتهد الإف بى آى «فى تقصى إنتاجية مخبريه السريين بواسطة تجميع إنجازاتهم الإحصائية، أى عدد الاتهامات والتوقيفات ومذكرات التفتيش، وتطبيقات قانون Title III والإسهامات الأخرى فى أهداف التحريات التى ينجزها المخبرون». وعلاوة على المكافآت المالية التى يتلقونها، يشهد تقرير صادر عن الكونجرس على أن المخبرين السريين فى قضايا الإرهاب مؤهلين أيضا للحصول على تسهيلات هجرة خاصة بحيث يحصلون هم وعائلاتهم على أوضاع هجرة قانونية.

أشهر نماذج المخبرين السريين شهرة وسوء سمعة والذى يبدو وأنه ينتهك الكثير من بنود العمل بالإف بى أي، حدث بكاليفورنيا حينما استخدم الإف بى آى عميلاً/ محرّضا ليقوم بدور أمريكى اعتنق الإسلام، بالمركز الإسلامى بإرفين. تثير هذه المحاولة الفاشلة التساؤلات حول نزاهة استراتيجية اختراق المخبرين للتجمعات بأن كشفت عن الوسائل الصبيانية الخرقاء التى تحدث بها هذه العمليات. علاوة على ذلك، فهى تنزع الصدقية والشرعية عن تصريحات الإف بى آى عن كيفية عمله عن كثب مع الجاليات العربية والمسلمة الأمريكية. أيضا، فقد ألقت التحريات فى تلك القضية الأضواء بقوة على عدم صدقية المخبرين ناهيك عن كفاءتهم. وتوضح القضية أيضا انتهاكات متعددة لسياسات الإف بى آى ذاتها.

فى عام ٢٠٠٦ اخترق كريج مونتيل، وهو محتال محترف ومخبر مشبوه كان قد سبقت إدانته فى عدة جنح وجرائم، اخترق مسجد إرفين، وصادق مرتاديه، وقام

بدراسة اللغة العربية وعرض عليهم أن يقوم بتدريبهم. فى عام ٢٠٠٧. انزعج عدد من الأعضاء بالمسجد، من بينهم شخص يدعى أحمد نيازى من خطابات مونتيل الجهادية التى تعمل على تأجيج المشاعر. أبلغ المسجد فرع CAIR بجنوب كاليفورنيا مخاوفه، وقام الفرع بالاتصال بالإف بى آى وبشرطة إرڤين. يبدو أن قسم شرطة إرڤين قام بعمل تحريات أكثر من الإف بى آى وحصل المركز الإسلامى على أمر زجْرى يُحظَر بمقتضاه على مونتيل دخول المسجد. وحينما كُشِف أمر مونتيل كمحتال ومجرم، قام بنفسه باقتحام الوسائط الإعلامية ليروى قصته كمخبر لكن الإف بى آى رفض الاعتراف بأنه قد تم زرعه مخبرا إلى أن قام قاضى الدائرة الفدرالية بفض مظروف الاتهامات الموجهة إليه. وفى تلك الأثناء قام الإف بى آى بالاتصال بنيازى لإقناعه بأن يعمل مخبرا، وحينما رفض، تم اتهامه بسلسلة من انتهاكات قوانين الهجرة التى مازالت قيد النظر، لكن «تهمة الإرهاب» الوحيدة التى يمكن أن توجه إلى نيازى هى أنه لم يذكر فى طلب الهجرة أن شقيقته متزوجة بمواطن باكستانى صنفته الولايات المتحدة على أنه إرهابي. اتهم نيازي، بسبب ما يبدو من أنه ثأر لعدم تغاضيه عن تحريض مونتيل ورفضه العمل كمخبر، بواقعتى حنثٍ واحتيال وإساءة استخدام جواز سفر حصل عليه من خلال الاحتيال والإدلاء ببيانات كاذبة لهيئة فدرالية، وقد تؤدى تلك الاتهامات لدى ثبوتها إلى الحكم عليه بالسجن ٣٥ عاما. غدا هذا الاستخدام للقوانين التى صدرت بعد ٩/١١ أسلوبا شائعا تلجأ إليه الحكومة الفدرالية لاستدعاء غير المواطنين ممن لديهم وثائق قانونية، واستجوابهم، وترحيلهم بل وتحظر عليهم دخول البلد. تذكر ديبا فرناندز فى كتابها «المستهدفون: الأمن الداخلى وبيزنس الهجرة» أن الشرطة والإف بى آى استغلوا عدم معرفة الناس بحقوقهم «فى السنوات التالية لأحداث ٩/١١. كان خوف المهاجرين والمواطنين الأجانب وهشاشة أوضاعهم مبرَّرة وذلك لأن التفويض الذى منحه جون آشكروفت لسلطات الهجرة كان على درجة من عدم التحديد بحيث إنه لم يكن على تلك السلطات أن تثبت أية روابط بالإرهاب أو الجريمة، من أجل وقف العمل بقرار قاضى الهجرة».

تدهورت علاقات الإف بى آى بالجالية المسلمة الأمريكية على مر السنين ولم

يكن هذا بسبب عدم تعاون تنظيمات الحقوق المدنية المسلمة أو المنظمات التعليمية مثل CAIR وغيرها لأن تلك التنظيمات قد سعت بإيجابية ونشاط إلى مساعدة الإف بى آى ليس فقط فى ورش عمل «الحساسية الثقافية» التدريبية، بل أيضا فى مجال الاستخبارات والرقابة على المسلمين والعرب الأمريكيين داخل نطاق تنظيماتهم ومساجدهم ومجموعاتهم. لكن الإف بى آي، وقبل الكشف عن ورطة مونتيل، قام بقطع علاقته بتنظيم CAIR، ثم حددها واحدة من ثلاثمائة من المتآمرين فى قضية مؤسسة الأرض المقدسة.

تبين قضية المركز الإسلامى بوضوح كيفية اختراق الإف بى آى للتنظيمات الدينية والمناصرة السياسية والتعليمية الإسلامية من أجل استهداف المشتبه فيهم ويحدث هذا الاختراق على أساس افتراض وجود ممارسات غير قانونية بل وإجرامية ومحاولة تجميع الشواهد لإقامة «دعاوى استباقية». بيد أن الخط القانونى الذى يفصل بين تجميع الشواهد لإقامة «دعاوى استباقية» وبين نصب الفخاخ رفيع جدا. وعلى حين أن مونتيل فى قضية مسجد إرفين فشل فى تحريض أى عضو على ارتكاب أعمال إرهابية، إلا أن ثمة ثلاث قضايا شهيرة، على الأقل، نجح فيها المخبرون المأجورون على التحريض على أعمال إرهابية أو شجعوها أو وعدوا بتسهيلها.

تعتبر قضية إقليم أورانج مثالا على محاولات العملاء المحرضين المأجورين الإيقاع بأفراد من المسلمين الأمريكيين المحبطين الغاضبين المنعزلين من أجل التخطيط لارتكاب أعمال عنف، وهذه القضية واحدة من أمثلة عديدة نجحت فيها مخططات الحكومة. تظل مدينة نيويورك، المركز الرئيسى لهجمات ٩/١١، مفرطة اليقظة والنشاط فى «الحرب على الإرهاب» لكن سلطات شرطة نيويورك، والإف بى آي، وبدلا من أن تحقق نجاحات فى الكشف عن المهاجمين المحتملين، مثل شاهزاد مفجر تايمز سكوير، والذى كان على قائمة الممنوعين من السفر، فضلت إنفاق مواردها على إغواء المسلمين الساخطين المحرومين والإيقاع بهم.

لقيت قضية شاهوار ماتين سراج، ومحاكمته وإدانته اهتماما كبيرا من الإعلام

فيما بين عامى ٢٠٠٤ و٢٠٠٦، وتعتبر إحدى الأمثلة «الناجحة» لاستخدام سلطات شرطة نيويورك والإف بى آى للمخبرين السريين. تم اتهام سراج وإدانته بالتخطيط لتفجير محطة المترو فى شارع ٣٤ بمانتهاتن. أقيمت دعوى الولاية بأسلوب شبه حصرى على أساس الاستخبارات والأحاديث المسجلة والتى جمعها المخبر أسامة الداوودي، وهو رجل فى العقد الخامس من العمر ومن مواليد مصر وكان الإف بى آى قد جنّده ليصادق سراج الذى كان فى الحادية والعشرين من العمر آنذاك. قام الداوودى باختراق مسجد باى ريدج الذى يقع فى أحد أحياء العرب الأمريكيين القديمة ببروكلين. تظاهر الداوودي، بصفته ممن يؤمون المسجد، بأنه متعصب متشدد، بُعِث به، بحسب ما قال مدربه بشرطة نيويورك، لاستهداف الشاب سراج الذى يسهل التأثير عليه. كان سراج يشعر بالغضب من احتلال الولايات المتحدة للعراق وأفغانستان، واستغل الداوودى هذا الغضب ومضى يضرب على هذا الوتر و عرض عليه فكرة تفجير إحدى محطات المترو التى حدد موقعها، وموعد التفجير ووعده بإحضار المتفجرات. وفى واقع الأمر، فقد رفض سراج زرع القنبلة قائلاً إنه لا يستطيع المضى فى العملية حتى يستشير والدته. كسب الداوودى من عملية التحريض هذه أكثر من ١٠٠٠٠٠ دولار التى تدفع، وكما فى حالات معظم المخبرين، على أساس «قيمة» النشاط الاستخبارى القابل للتنفيذ. اتخذت العملية على أرض الواقع، مسار الإيقاع بشاب يسهل التأثير عليه وإغوائه واصطياده وتشجيعه، شاب ليس لديه شبكة دعم أخري. وعلى الرغم من إدانة سراج والحكم عليه بالسجن ثلاثين عاما بتهمة التآمر على التفجير، إلا أنها لم تُرس سابقة حقيقية، لكنها تعتبر مثالا على طمس الخط الفاصل بين التحريض والقصد المتعمد.

وبالمثل، «كشَف» الإف بى آى فى نيويورك، من خلال استخدام أحد المخبرين، عن مخططات للهجوم على المعابد اليهودية، شارك فيها (علاوة على العميل المحرّض) أربعة أفارقة أمريكيون – محتالون سابقون، بائسون، يعانى أحدهم من الشيزوفرانيا وفقا للتشخيص الإكلينيكى ويعانى آخر من إدمان المخدرات. كان أربعتهم قد اعتنقوا

الإسلام مؤخرا، ويكنّون غضبا عارما ضد مجتمع التيار السائد، وليس لديهم أى توجه محدد، أو معرفة تُذكر بالإسلام. وكما كان الحال فى قضية سراج، جمع كل القرائن تقريبا مُخبر لم يذكر اسمه، قام بتحريضهم، وتوجيه سخط المتهمين ومشاعرهم المعادية للسامية، وغضبهم من تدخل الولايات المتحدة العسكرى بالشرق الأوسط، توجيهها إلى جيش الولايات المتحدة والمعابد اليهودية بنيويورك. كان المخبر هو من اختار المستهدفين، ووعدهم بإمدادهم بالمتفجرات والذخائر وأعطاهم السلاح الوحيد الذى ضُبط لديهم وكان مسدسا صغيرا. سمحت قدرة المخبر على التردد بسهولة على أعضاء «الخلية» للحكومة بوضع أجهزة تجسس وكاميرات ڤيديو فى منزل المتهم الأول والتنصت على هاتفه، ومن ثم، فقد تم العثور على جميع أدلة الإدانة فى منزل المتهم.

من الواضح أن المتهم كان مفرط الحماس بدرجة أثارت ريبة الجالية الإسلامية المحلية، وبخاصة إمام المسجد الذى كان يؤمه المتهمون حيث لفت انتباهه حديث المخبر المتواتر عن الجهاد باستخدام العنف.

يكرر هذا النموذج نفسه دائما، لكن من المفارقات أن أكثر الأفراد عرضة للإيقاع بهم ليسوا هم العرب والمسلمين الأمريكيين الذين تربوا على الحيطة واليقظة إزاء رقابة الإف بى أي، بل من اعتنقوا الإسلام مؤخرا، والمهاجرين الذين يشعرون بالعزلة، والمسلمين من غير العرب والأسيويين (من إفريقيا والبلقان بخاصة) والذين يعانون من العزلة بأكثر من غيرهم. فى نيوچيرسي، تم توقيف ستة متهمين ووجهت إليهم تهمة التخطيط للهجوم على قاعدة فورت ديكس وصدرت الأحكام بإدانتهم. كان المتهمون شبابا مهاجرين من الأردن والبلقان. بدا المتهمون مجموعة من الشباب العاديين، يمارسون الرياضة ويتحدثون فى السياسة ويتدربون على الرماية ويمارسون ألعاب الڤيديو العسكرية معا. وبخلاف ذلك، فقد كانوا من الألبان المتعصبين. وعلى الرغم من ذلك، فقد نسجت السلطات أنشطتهم البريئة فى رواية عن «التدريب على الإرهاب» حيث نجحت وزارة العدل والإف بى أى فى طمس الخطوط الفاصلة بين

ألعاب المحاكاة والمحاولات الشبابية لاستعراض الفحولة، وبين التدريب على عملية مليشياوية من منطلق أيديولوچي. يعمل هذا الأسلوب على طمس الخطوط الفاصلة تدريجيا وتحويل الأنشطة والأفعال البريئة، وإعادة توجيهها بحيث تصبح تهديدات فعلية للأمن. ومرة أخري، قامت قضية وزارة العدل على أساس شهادات مخبرين سريين والاستخبارات التى قاما بجمعها (بما فى هذا أحاديث مسجلة على شريط). كان المخبران مجرمين مدانين، وكانا يواجهان تهما بانتهاك قوانين الهجرة، ويتوقعان ترحيلهما الوشيك. أدين أحدهما، أى محمود عمر بثلاث تهم احتيال على البنوك، وعلى الرغم من أنه تلقى ربع مليون دولار عن خدماته كمخبر إلا أنه اعترف بالتلاعب بأجهزة الاستماع كى يحمى أحد أصدقائه من بين المدعى عليهم. وهكذا، ومن خلال الاعتماد على التسجيلات السمعية كأدلة اتهام، نجح عمر والمخبر الآخر فى خلق قضية كسبوا من ورائها مبالغ مالية كبيرة وضمنا الحصول على إقامة بالولايات المتحدة.

كانت قضيتا نيويورك ونيوجيرسى تتعلقان برجال مسلمين يشعرون بالاغتراب والغضب من سياسة الولايات المتحدة الخارجية الاعتباطية وتدخلها العسكرى فى الشرق الأوسط. لكن الأكثر دلالة هو أن المخبرين فى القضايا سالفة الذكر لم يكتفوا فقط بتحريض المتهمين وتشجيعهم وتوجيههم، بل إنهم فى غالبية الحالات، كانوا الوسيلة الوحيدة التى من خلالها استطاع المتهمون الحصول على المواد القاتلة لتنفيذ العمليات الإرهابية. فى حالتى نيويورك وفورت ديكس، لم يكتف المخبرون بالتظاهر بالتماهى مع نوايا من يشتبه فيهم وأهدافهم كى يكتشفوا مزيدا من القرائن وفقا للإجراءات الرسمية التى يتبعها المخبرون السريون، بل الأحرى أنهم حددوا الأهداف وأثاروا دوافع المجموعة، ووعدوهم بالدعم اللوجستى، وبخاصة الأموال والأسلحة والمتفجرات، وتلك كلها كان لابد وأن تكون من شبه المستحيل على المتهمين الساخطين منخفضى الدخول الحصول عليها.

واضح هو الترابط بين التحريض ونصب الفخاخ والمخبرين. عادة ما يكون

المخبرون مجرمين يقومون بالتجسس من أجل تخفيف المدد المحكوم عليهم بها، وغالبا ما يكون هؤلاء، فى الحالات المتعلقة بالجاليات المسلمة، من غير المواطنين الذين يواجهون خطر الترحيل بسبب أنشطتهم الإجرامية. يتلقى المخبرون أجورا باهظة وتعتمد مصداقيتهم واستمرارهم فى العمل على النتائج التى يحققونها. وفى الحالات سالفة الذكر، وفرت النتائج تعزيزا كبيرا لفكرة أن الأمريكيين يتعرضون لأخطار داهمة، وتلطيف وقع السياسات والاستراتيجيات الداخلية غير المجدية المعادية للإرهاب والتى أتت بنتائج عكسية، وأدت إلى منع مشاهير المفكرين والأكاديميين من دخول الولايات المتحدة مثل المفكر طارق رمضان، والصحفى الفلسطينى محمد عمرو والحائز علي عدة جوائز ومقاضاة المؤسسات الخيرية، وإنزال النساء والأطفال من على متن الطائرات، وإدراج أسماء أطفال فى الثامنة على قائمة الممنوعين من السفر بالطائرات، وإدراج أسماء عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء، على قوائم الإف بى آى لمراقبة الإرهابيين.

الاحتجاز فى الثقوب السوداء ظاهرة طبيعية جديدة:

يعمل نظام التشريعات والإسلاموفوبيا الثقافية بنجاح على ترسيخ مناخ من الخوف والتحكم، مناخ أضحت آثاره السياسية مستساغة. وفيما أن هذه القوانين تستخدم من أجل التحكم فى المعارضة السياسية وتوجيه الاتهامات إلى النشطاء من دعاة الحفاظ على البيئة ومناهضة الحروب، فإنها تبدو أنها تهيمن على مجالات المسلمين السياسية وحياتهم الاجتماعية اليومية، بما فى هذا الربط بين المساجد وأئمتها ومشاهدة بعض الفضائيات، وبين الأنشطة الإجرامية.

لم تُسمع احتجاجات تذكر حينما تم إطلاق النار على لقمان أمين عبدالله إمام مسجد محلى بدترويت وقتله أثناء إحدى غارات الشرطة. تقبلت الوسائط الإعلامية قصة شرطة دترويت والإف بى آى والتى مفادها أن الرصاص أطلق عليه لأنه أشهر سلاحا وقتل أحد كلاب الشرطة. بيد أنه، وبناء على مطالبات الفرع المحلى لمنظمة CAIR تم الكشف عن معلومات بعد عدة أشهر تقول إن أحد مخبرى الإف بى آى

كان قد أتى بعبد الله إلى أحد المستودعات بذريعة استعارة شاحنة الإمام الصغيرة، كما كشفت الصور وتشريح الجثة عن أن عبدالله تلقى ٢١ طلقة، اخترقت إحداها ظهره، فيما كان مُصفّد اليدين.

تؤكد أعمال قتل المشتبه فيهم من أمثال عبدالله والتى تتم دونما إجراء تحريات أو محاكمات الرأى القائل بأن إجراءات الشرطة هذه، واستهداف الإف بى آى للمسلمين أضحت ممارسات مُتقبلة. توفر ثقافة الإسلاموفوبيا مجالا متسعا للسلطات لإطلاق الاتهامات العشوائية بالإرهاب، ومن ثم، استدعاء استخدام القوانين، واللجوء إلى اليقظة وغيرها من المستلزمات التى أتت بها الحرب على الإرهاب. مثلا، ففيما أنه قد تم توجيه كثير من النقد إلى معتقل جوانتنامو، فقد أدى استدعاء وضع «المقاتلين الأعداء» وما تلاه من رفض تنفيذ الإجراءات القانونية المعتادة مثل مذكرات الاستدعاء، مع الاعتقالات لمدد مفتوحة، واستخدام المحاكم العسكرية، والاحتجاز بالثقوب السوداء [مثل ذلك الموجود فى قاعدة باجرام، أفغانستان] والتعذيب، وتسليم الأسرى المشتبه فيهم إلى حكومات تابعة لتعذيبهم، والمواقع السوداء التابعة للسى آى إيه وعدم تخلى الحكومة إلى الآن عن تلك الممارسات المروّعة، أدى كل هذا إلى وجود «معيار» جديد مُتقبّل للممارسات الحكومية.

وعلى حين أن الكونجرس كان قد أصدر تشريعات تجيز تلك الممارسات بناء على طلب بيت بوش الأبيض، فقد كان للإدارة الريادة فى ابتكار طرق جديدة لانتهاكات مواثيق حقوق الإنسان التى تتعلق بالأسرى والمعتقلين، علناً وأيضا من خلال برامجها السرية للاغتيالات والخطف والتعذيب والاعتقالات. بدأ ذيوع بعض الحالات يعمل ببطء على كبح جماح استخدام بوش غير المقيد لسلطاته الرئاسية، وقد تفحصت عدد من الدراسات المتازة بأسلوب نقدى محاولات إدارة بوش المنهجية لإعادة تشكيل السلطات الرئاسية وتكبيل الحريات المدنية بالولايات المتحدة، ومن خلال الجيش والأجهزة الاستخبارية. وعلى حين أن أكثر قضايا «المقاتلين الأعداء» ذيوعا تبدو وأنها تطمئن الأمريكيين المسلمين وغير المسلمين إلى أن حرياتهم المدنية مازالت

سليمة، لكن علينا أن نلتزم الحذر في الاحتفاء بنجاح النظام القانوني بالولايات المتحدة في حماية حقوق المتهمين الأجانب، ناهيك عن حقوق المسلمين المتهمين في الحرب على الإرهاب، إذ إنه، مثلا، مازالت هناك معركة قانونية طويلة يجب خوضها، فقط من أجل التأكد من تطبيق قوانين الولايات المتحدة على المعتقلين في جوانتنامو. وعلى حين أن المحكمة العليا قامت بإبطال بعض قرارات محاكم أدنى قضت بإنكار حقوق المدعين التي تقضي بتطبيق قوانين الولايات المتحدة على معتقلي جوانتنامو البريطانيين والأستراليين، والذين كان لابد وأن يتم اعتقالهم في بلادهم وتعذيبهم لولا هذا القرار. ثمة قرار آخر أصدرته المحكمة العليا في قضية «حمدان ضد رمسفلد» والذي بمقتضاه يمكن اعتبار محاكم بوش العسكرية غير قانونية، لكن سرعان، وقبل أن يتمكن نشطاء الحقوق المدنية من الاحتفاء بالحكم، ما أصدر الكونجرس وإدارة بوش «قانون التفويض العسكري» لعام ٢٠٠٦، الذي بمقتضاه أقيمت محاكم عسكرية خاصة غير خاضعة للقوانين العادية، لمحاكمة «المقاتلين الأعداء» تحديدا.

وبالمثل، وجهت المحكمة العليا ضربة أخرى لاستخدام بوش الاحتجاز الوقائي الاحتياطي آلة للحرب على الإرهاب حينما حكمت في قضيتين لصالح إعادة تفعيل حقوق إصدار مذكرات استدعاء قانونية في حالة «المقاتلين الأعداء» المحتجزين بجوانتنامو». أيضا، قضت المحكمة في قضيتي «بومدين ضد بوش» و«العودة ضد الولايات المتحدة» بحق المعتقلين من غير الأمريكيين إلى البحث عن العدالة برفع قضايا أمام محاكم الولايات المتحدة العادية وليس أمام المحاكم العسكرية الخاصة التي أقامها بوش بعد قضية «حمدان ضد رمسفلد». وعلى الرغم من ذلك، فقد تبع هذا الانتصار في المعركة للحفاظ على حقوق المعتقلين القانونيين وغير القانونيين بجهود من قبل الحكومة الفدرالية، والسلطة التنفيذية والعسكرية والاستخبارات لإلغائها مرة أخري، بعد عامين من آنذاك، لم تمد المحكمة العليا نطاق الحق في إصدار مذكرة استدعاء والإجراءات الأخرى الملازمة لتشمل المعتقلين في المواقع السوداء بقاعدة باجرام الجوية التي تستخدم أماكن ذات تحصينات أمنية مشددة لاحتجاز من يتم إلقاء القبض عليهم في أي مكان بالعالم.

وعلى الرغم من أن إضفاء الكونجرس الصبغة القانونية على المحاكم العسكرية يعتبر إهانة لأية دولة ديموقراطية، إلا أن الأسوأ من هذا هو أن أول مدَّعَى عليه يمثل أمام محكمة كهذه كان عمر خضر الذى كان فى الخامسة عشرة من العمر لدى إلقاء القبض عليه فى أفغانستان واحتجازه بجوانتنامو. قامت الحكومة بإخفاء هذه الحقيقة وأيضا حقيقة أنه كان مواطنا كنديا عن أعين الجمهور. كشفت شهادات قبل المحاكمة فى عصر أوباما أن خضر تعرض للتهديد بالاغتصاب وخضع لأساليب إثارة الخوف وكان من بينها وضع رأسه فى غمامة سوداء وربطها حول رقبته مما سبب صعوبة فى التنفس، وكانت تلك أساليب تتبع منهجيا مع الموقوفين. ونتيجة لفضح تلك المعلومات، تم طرد أربعة صحفيين من جوانتناموا ومنعهم من تغطية المحاكمة.

وعلى حين أن الصحافة قامت بتغطية عمليات التعذيب، وتمت مناقشاتها بالكونجرس إلا أنه لم توجه أية اتهامات ضد من أصدروا الأوامر بممارستها أو من نفذوها. وفى واقع الأمر، فإننا نجد أنه فيما يمضى اليمين الأمريكى بقيادة ديك تشينى وآلان درشوويتز أستاذ القانون بهارفارد، فى الدفاع عن التعذيب كوسيلة مشروعة لانتزاع المعلومات، تستمر هوليوود فى إنتاج الأفلام التى تبرره بوصفه ضرورة مؤسفة لابد منها، بل وتمجده، كما نشهد جدلا مستداما حول استخدامه فى إعلام التيار السائد وكأنما التعذيب قضية ذات جوانب متعددة وليس انتهاكا لا ريب فيه لحق إنسان غير قابل للتفاوض أو الجدل، ويعترف به عالميا بصفته جريمة وفقا للقانون الدولي. وفيما كانت قضية التعذيب تثار علنا، كان ثمة من يخضعون له بالولايات المتحدة، ومن أبرزهم على صالح خلاّل المرعي، وهو طالب قطرى كان يعيش مع عائلته بإلينوى حينما ألقى القبض عليه بعد ٩/١١، واُتهِم بأنه عميل لخلية هاجعة وصلت إلى الولايات المتحدة قبيل ٩/١١ بانتظار الموجة الثانية من الهجمات على الولايات المتحدة. احتجز المرعى فى «الحبس الاحتياطي» فى سجن بسفينة فى قاعدة بحرية بتشارلستون، حيث تعرض للعزل، وتشويش حواسه وتعطيلها وأنواع التعذيب المختلفة دونما توجيه اتهام إليه. أصر المرعى على براءته وطالب بمحاكمة

جزائية وفقا لدستور الولايات المتحدة. وفى النهاية، و بعد ثمانى سنوات من الحجز الاحتياطى بجنوب كارولاينا، وجهت إليه إدارة أوباما تهما جنائية، وبعد توجيه الاتهام إليه ونقله خارج القاعدة البحرية اعترف المرعى بأحد الدفوع ضده من أجل تقليل سنوات الحكم عليه.

استُخدم ذلك السجن البحرى بشارلستون لإيواء ثلاثة مشاهير من «المقاتلين الأعداء»: المرعى، ياسر عصام حمدى وجوزيه باديللا مفجر «القنابل القذرة» الشهير وفقا لرمسفد. باديللا وحمدى مواطنان أمريكيان حرمتهما إدارة بوش من حقوقهما الدستورية، وأخضع باديللا للتعذيب فى السجن إضافة إلى حقنه بعقاقير هلوسة، مما أدى إلى آثار حادة على صحته الذهنية. وبعد ثلاث سنوات من الاحتجاز دونما توجيه تهم إليه، قدمته إدارة بوش إلى المحاكمة وأدانته بتهم تآمر لم تشمل «القنابل القذرة». بيد أن باديللا رفع قضية على جون يوو المدعى الأمريكى سيئ السمعة بسبب احتجازه بأسلوب مناف للدستور وإخضاعه لانتهاكات جسدية ونفسية جسيمة.

أيضا، أُنكر على ياسر حمدي، المواطن الأمريكي، حقه فى استصدار مذكرة لاستدعائه حيث تم أسره فى أفغانستان، ثم نُقل إلى جوانتنامو وانتهى به المطاف فى تشارلستون، حيث صُنف على أنه من الأعداء المقاتلين على الرغم من أنه مواطن أمريكى وحكم عليه بالسجن لأجل غير مسمي. كان «التحالف الشمالي» قد أسر حمدى بقندوز، أفغانستان، وسرعان ما وجد نفسه وسط تمرد المساجين العرب الأفغان الشهير بمزار الشريف الذى نجم عنه موت عميل للسى آى إيه واكتشاف جون ووكر ليند عضو طالبان الأمريكي. كان القرار الذى اتخذته المحكمة العليا فى قضية «حمدى ضد رمسفلد» معْلماً حيث قضت بأن حكومة الولايات المتحدة لا تملك سلطة احتجاز المواطنين الأمريكيين لأجل غير مسمى دونما اتخاذ الإجراءات المرعية محددة المدة.

ومثلما تعمل الميكانيزمات والإجراءات التى تطبقها الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية بالشرق الأوسط على تسهيل تفعيل السياسات النيوليبرالية بالخارج، فإن

الميكانيزمات التى تفعلها على الأرض بالداخل الأمريكى تسهل تحكم الدولة والإدارة السياسية على الأوضاع بالداخل، وتعتبر الإسلاموفوبيا الثقافية والتشريعات اثنتين من تلك الميكانيزمات، والمحنة التى يواجهها المدّعى عليهم من المسلمين والعرب غير الأمريكيين ما هى إلا نسخة أكثر قسوة من محنة العرب والمسلمين بأمريكا، الذين يواجهون انتهاكا لحقوقهم المدنية، بل ولحقوقهم الإنسانية فى بعض الحالات. وعلى حين يهدف المناخ السائد الآن والتشريعات التى تصدر إلى التحكم فى العرب والمسلمين بأمريكا ورصد حركاتهم وأنشطتهم، فإن النظام القانونى والمنطق القائل بحرمان الآخرين (الأقليات بخاصة) من حقوقهم كى يتمتع غيرهم بالحرية يشكل أساسا لموجة جديدة من التشريعات والمشاعر المعادية للهجرة بالولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن تجميع المعلومات عن الأمريكيين اللاتينيين ووسمهم ومضايقتهم وحرمانهم من حقوقهم المدنية واكبته جدالات واحتجاجات فلا يبدو وأن ثمة الكثير من المعارضة أو الحديث المضاد فى أوساط الجمهور الأمريكي، بما فى هذا الديموقراطيون والليبراليون حول حرمان المسلمين والعرب من حرياتهم المدنية. وعلى الرغم من ذلك فإن التشريعات العنصرية ضد اللاتينيين الأمريكيين، والذين يعيشون أوضاعا اقتصادية واجتماعية أكثر هشاشة بأمريكا الشمالية هى نتاج سياق تاريخى عنصرى بالولايات المتحدة استمر منذ «مبدأ مونرو» الذى أدى إلى الحرب المكسيكية الأمريكية والحرب الأمريكية الإسبانية، وانطلاق الولايات المتحدة قوة استعمارية. وبالتقابل، فإن الشكل الخبيث من الإسلاموفوبيا هو نتاج عصر العولمة، حيث إنه لا ينم فقط عن رغبة الولايات المتحدة فى التحكم بموارد النفط فى أنحاء العالم، بل أيضا عن الإسلاموفوبيا الثقافية واستعداد الجمهور الأمريكى لتنميط المسلمين والعرب واستهدافهم وانتهاك حقوقهم وآدميتهم. انبثقت الثقافة الأمريكية من ثقافة المستوطنين وتطورت لتصبح ثقافة إمبريالية حيث يشعر الأمريكيون البيض أن العرب والمسلمين يمثلون آخر المعاقل الثقافية المقاومة لهيمنة الولايات المتحدة الكوكبية والتى تُسوَّق على أنها تأتى بالحداثة والديموقراطية والازدهار الرأسمالي.

إن الادعاءات التى وجّهت ضد «الإرهابيين» المشتبه فيهم من المواطنين وغير

المواطنين ومحاكماتهم هى المثال الأكثر وضوحا على تآكل حريات المسلمين المدنية. فإلى جانب الأمثلة التى سبق ذكرها عن نصب الفخاخ والرقابة والمحاكمات، فقد عملت وزارة العدل، ووزارة الأمن الداخلى معاً وبكفاءة عالية على هندسة سحب الحقوق الدستورية والمدنية من المسلمين المدّعى عليهم وذلك بالدفع بعدم جواز تطبيق الحقوق الدستورية على كبار المتهمين بالإرهاب، وتستند مثل تلك الأطروحات على المنطق الذى يذهب إلى أن «الإرهابيين»، أى المسلمين، يرفضون قيم الأمم المتحضرة وبالتالى يفقدون أهلية التمتع بالحقوق التى تمنحها تلك الأمم. وما علينا إلا النظر إلى كتابات مستشارى بوش ودائرة مثقفيه المقربين لنرى كيف يروجون للنظرية القائلة بأن المسلمين والبلاد الإسلامية ليسوا فقط معادين جوهريا للقيم الغربية بل إن عداءهم هذا كلّى ولا أمل فى التخلص منه أو تعديله.

مؤخرا، تم التأكيد على عدم جدارة المسلمين والعرب الأمريكيين باستحقاق امتيازات الحقوق المدنية أثناء نظر بعض القضايا الشهيرة. فى عام ٢٠٠٥، أدين العربى الأمريكى أحمد عمر أبوعلى بارتكاب أعمال إرهابية كان من بينها التآمر لاغتيال الرئيس بوش، وكان قد ألقى القبض عليه أثناء دراسته بالمدينة المنورة واحتجزته سلطات الأمن الداخلى السعودية لمدة عشرين شهرا بدون الادعاء عليه بأى تهم. كان الإف بى آى على علم باعتقال أبوعلى بالسعودية وتعذيبه، وقام ممثلون عنه باستجوابه أثناء اعتقاله فى عدد من السجون السعودية. وبعد عدة أشهر من إخضاعه للتعذيب، اعترف أبوعلى بارتباطه بالقاعدة، وفى النهاية، تم تسليمه إلى الولايات المتحدة، وفى ڤيرچينيا تم توجيه تهمة التآمر إليه، وأيضا تهمة إمداد القاعدة بالمساعدات المالية، ومرافقة عملاء للقاعدة وتلقى أسلحة وتدريبات لوچستية من القاعدة. استندت أدلة الدولة إلى اعترافات أبوعلى التى انتزعت أثناء إخضاعه للتعذيب على أيدى رجال المباحث العامة السعودية سيئيى السمعة فيما كان معتقلا بالرياض. وإلى جانب هذا الاعتراف، قدّم المدعى بعض القرائن الظرفية الواهية، مثل وثيقة من ست صفحات عن كيفية تحاشى الرقابة الحكومية، وأخرى من صفحتين

تمتدح الملا عمر قائد طالبان، وكتاب لأيمن الظواهري، وتسجيلات صوتية معادية للسامية ولأمريكا، واشتراك فى مجلة «البنادق Handguns».

أكد أبوعلى أن اعترافاته انتُزعت تحت التعذيب أثناء اعتقاله قائلا إنه قد تعرض للضرب والحرمان من النوم والتموضع فى أوضاع جسدية مرهقة. أيضا، جاء بشهادته أن الإف بى آى قاموا بزيارته عدة مرات بالمعتقل وأن لديهم علما تاما بالتعذيب الذى تعرض له وصادقوا عليه. رفض القاضى جرالد بروس لى السماح لمحامى الدفاع بأى نقاش للتعذيب الذى يمارسه السعوديون بمعتقلاتهم أو تقديم أدلة عليه، وفى نفس الوقت سمح بالاستماع لشهادة حارس عسكرى بأحد السجون التى اعتقل فيها أبوعلى أقسم على أن التعذيب محظور فى السجون السعودية. علاوة على ذلك، فقد رفض القاضى الشهادة التى أدلى بها أحد الأطباء والإخصائيين النفسيين والتى مفادها أن أبعاد الندبات الموجودة على ظهر المدّعى عليه وانتظام شكلها تؤكد أنها نتيجة للجلد بالكرابيج، وعلى النقيض من هذا، تقبل القاضى تقرير ممرضتين بمركز للاحتجاز وطبيب أمراض جلدية، والذين لم يقوموا بإجراء أى فحص جسدى لأبى علي، بل فحصوا صورا لظهره وقرروا أن الندبات هى مجرد تغيير طبيعى فى لون خضاب خلايا جسده. أدين أبوعلى من خلال عدد من انتهاكات حقوقه المدنية، الأمر الذى يناقشه الباحث القانونى وديع سعيد بالتفصيل فى مقال له بدورية إنديانا للقانون.

تم طمس حقيقة ما إن كان أبوعلى مذنباً بالتآمر على اغتيال بوش أم لا من خلال الانتهاكات الجلية لحرياته المدنية، وبخاصة حقوقه التى تكفلها له التعديلات الدستورية الرابعة والخامسة والسادسة، مثل عدم تحديد الادعاءات الموجهة إليه، وإجراءات التفتيش والضبط غير القانونية من قبل السعوديين الذين كانوا يعملون لحساب الإف بى آي، والأنكى من هذا كله، انتزاع اعترافات تجرمه تحت وطأة القمع والتعذيب. وكما صرّح الجوهرى عبدالملك، إمام مسجد دار الهجرة وأحد القيادات المحلية والناشط السابق فى حركة حقوق السود، فإن قضية أبوعلى هى «قضية حقوق

مدنية» بأكثر مما هى قضية جنائية، كما أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا تعبر فيه عن قلقها إزاء الإجراءات التى اتُخِذت.

وليست هذه بالوقائع النادرة حيث تجرى الآن، وعلى سبيل المثال لا الحصر، محاكمة سيد فهد هاشمى بتهمة «التآمر لتزويد تنظيم إرهابى أجنبى بالدعم المادى أو الموارد». لم يُدّعى على هاشمي، وهو مواطن أمريكي، بالاشتراك بأية جريمة أو فعل «إرهابي» على وجه التحديد، كما لم يتهم بأنه عضو بالقاعدة. الأحرى أن الادعاءات هى نتيجة تهم وجهها إليه جنيد بابار، أحد أصدقائه السابقين، والذى كان قد أدين بارتكاب جرائم إرهابية ثم تعاون مع المسئولين من أجل تخفيف الحكم الذى صدر ضده بالسجن سبعين عاما. كان بابار، فى عام ٢٠٠٤، قد أقام أسبوعين بلندن مع هاشمى الذى كان يدرس للحصول على درجة الماجستير وأودع عنده معاطف للمطر وجوارب ووترپروووف واستخدم موبايل هاشمى لهاتفة شركائه فى المؤامرة. وبعد عامين من تلك الزيارة، ألقى القبض على هاشمى بمطار هيثرو بناء على طلب الإف بى آي، وهو فى طريقه إلى باكستان بلد مولده، وتم تسليمه بعد ١١ شهرا إلى سلطات نيويورك حيث استدعى إلى المحكمة للإجابة عن الاتهامات الموجهة إليه. ومنذ عودته إلى الولايات المتحدة ظل محتجزا فى سجن انفرادى تحت إجراءات مشددة وخضع لـ «الإجراءات الإدارية الخاصة SAMs» التى تفرض القيود على الحقوق المدنية الأساسية للمشتبه فيهم والتى كان چون آشكروفت قد طبقها وجعلها ألبرتو جونراليس إجراءات دائمة. والجدير بالذكر أن جانيت رينو كانت لها الريادة فى استخدام SAMs وتطبيقها على الشيخ عمر عبدالرحمن أثناء احتجازه. تقيد بنود هذه الإجراءات حصول المدعى عليه على الاستشارات القانونية والعائلية، وتبقيه فى حبس انفرادي، وتحظر عليه الاشتراك فى صلاة الجماعة أو الحديث إلى غيره من النزلاء أو الحراس. تم تعيين محاميه بموجب موافقة أمنية مقبولة من الولاية، ولا تتاح المعلومات سوى للمحامى وفقا لقوانين السرية.

تلقى قضية هاشمى الضوء على الأسلوب الذى به تتواطأ عدد من الجهات

الحكومية، ناهيك عن تآمرها، لحرمان المسلمين الأمريكيين من حقوقهم وتشويه صورتهم بصفتهم طابورا خامسا. مثلا، استجاب القاضي لطلب المدعى بمنع الجمهور من حضور المحاكمة بذريعة أنه «من المحتمل للمحلفين أن يروا أعدادا كبيرة من مؤيدي المدعى عليه في مقاعد الجمهور مما يؤدي بطبيعة الحال إلى أن يفترض المحلفون أن بعض الحضور على الأقل يشاركون المدعى عليه في توجهاته الإسلامية الراديكالية العنيفة». وبقولهما هذا، فإن الادعاء والقاضي قد عملا تحديدا على زيادة حساسية المحلفين ومشاعرهم من الإرهاب الإسلامي، مما يعمل على تحيز المحلفين من خلال التلاعب بالمخاوف المتقبلة غير المحددة الناجمة عن الإسلاموفوبيا الثقافية وبعثا إليهم برسالة مغزاها افتراض الجُرم إلى أن يتم إثبات البراءة.

الخلاصة:

في أغسطس ٢٠٠٧، كان يوسف مجاهد وأحمد عبدالشريف محمد الطالبان بجامعة جنوب كاليفورنيا في طريقهما لقضاء إجازة بكارولاينا الشمالية. أُمر محمد بالوقوف على الطريق السريع ١٧٦ بسبب تجاوزه السرعة على بعد أميال من السجن البحري المدمج بجنوب كارولاينا، وهو ذات السجن الحربي المحتجز به باديلا والمرعي وحمدي. تم تسجيل صوتي للضابط الذي أوقف الطالبين به تعليقات عنصرية حيث قال إن محمد ومجاهد يشبهان رجال طالبان ويحتمل لهما أن يكونا مفجرين انتحاريين وأنهما «يبدوان إسلاميين». أمر الضابط المدعى عليهما بالخروج من السيارة ولدى تفتيشهما تم العثور على «متفجرات» و«قنابل أنبوبية». تم إغلاق الطريق السريع، ووُضعت السلطات المحلية والفدرالية في حالة تأهب عالية.

وعلى الرغم من توجيه الاتهام لمحمد ومجاهد بأنهما كان ينقلان موادا متفجرة، ومواداً لصنع المتفجرات وببث معلومات عن استخدامها، إلا أن الطالبين في حقيقة الأمر، كانا يحملان ألعاباً نارية، وهذا أمر مشروع في كارولاينا الجنوبية. كان محمد، وهو طالب دراسات عليا بالهندسة، اعترف على نفسه بأنه صنع فيديو يوضح كيفية تحويل ريموت كنترول لعبة إلى آلية تفجير عن بُعد، وتلقى حكما مخففا بالسجن ١٥

عاما. وكما فى حالتى سامى العريان والمرعي، يلجأ كثير من المدّعى عليهم الأبرياء فى الغالب إلى الاعتراف بأنهم مذنبون بارتكاب جرائم أقل خطورة من المدعى عليهم بها كوسيلة لتجنب مشاق المعارك القضائية الطويلة ونفقاتها، والتى قد لا تُراعى فيها حقوقهم. دفع مجاهد بأنه غير مذنب فى الدعاوى الفدرالية التى وجهت إليه كما برأه المحلفون من دعاوى الإرهاب، لكن بعد ثلاثة أيام من تبرئته ألقت سلطات المهاجرين وفرض الجمارك (JCE) القبض عليه وادعت عليه بنفس التهم التى بُرِّئَ منها، الأمر الذى كان من شأنه أن يؤدى إلى ترحيله، وكان لدى مجاهد إقامة قانونية منذ قدومه إلى الولايات المتحدة من مصر وهو فى الحادية عشرة من العمر، لولا أن الحكم صدر ببراءته من دعاوى ICEs أيضا.

لا يستطيع هذا الفصل أن يتضمن سوى نماذج قليلة من الإجراءات والأفعال العنصرية الشهيرة منها والعادية المعادية للعرب والمسلمين وأحاديث الكراهية الناجمة عن الإسلاموفوبيا الثقافية والتى تقع يوميا. وللأسف، فإن لدى الكثيرين الكثيرين، بل لدى غالبية العرب والمسلمين الأمريكيين قصصا يروونها عن التحيز والتعصب الأعمى والجهل، قصص مشاق ومحن ونقد ذاتى لا تخلو أحيانا من الفكاهة، تلازم مسيرة حياة المسلمين والعرب فى الولايات المتحدة، وتلك أمور يومية معتادة، بخلاف حالات مثل حالة مجاهد التى توضح مدى انتشار الإسلاموفوبيا فى الولايات المتحدة. فقد خضع مجاهد ومحمد للوسْم العنصرى كما أثبت التسجيل الصوتى للتعليقات العنصرية من قبل الضابط الذى ألقى القبض عليهما. أدى هذا الوسْم إلى تفتيشهما بأسلوب كان لابد وأن يُعتبر غير قانونى لو أنهما غير مسلمين أو عرب، تفتيش نجم عنه دعاوى ظرفية ظالمة ضد محمد. علاوة على ذلك، فقد سهلت الإسلاموفوبيا الثقافية إجراءات الوسم والتصنيف العنصرى والإيقاع بهما كمسلمين من جانب شرطة ولاية كارولاينا الجنوبية والإف بى آي، ثم أدت القوانين التمييزية إلى حرمان مجاهد من حقوقه الدستورية. ويبدو أن ICE شعرت أن مجاهداً، بوصفه مهاجرا مسلما، لا يتمتع بالحقوق التى كفلها التعديل الخامس والتى تحظر عدم محاكمة الشخص على ذات الجرم مرتين.

ليست الإسلاموفوبيا ظاهرة شاذة أو عرضية، كما أنها ليست رد فعل على رضوض الولايات المتحدة بعد ٩/١١ أو تعبيرا عن بارانويا مبررة أو غير مبررة فى عصر «الحرب على الإرهاب». لقد حرصْت على عدم جعل نظامى بوش وأوباما كباش فداء وإلصاق ظاهرة الإسلاموفوبيا بهما حصريا وذلك لأن هذا سيحرف النظر عن عمق هذه الظاهرة الحقيقى فى ثقافة الولايات المتحدة السياسية. الأحرى أن مصدر الظاهرة ليس حزبا بعينه، أو رئاسة بعينها، أو إحدى مجموعات الضغط أو أحد اللوبيهات، لأن الإسلاموفوبيا تشكيل أيديولوجى فى الثقافة الأمريكية ناجم عن وضع الولايات المتحدة كقوة هيمنة كوكبية. بتعبير الآخر، إن الإسلاموفوبيا مكون مستدام ومنهجى فى الثقافة الأمريكية تحول إلى تشكيل أيديولوجى فى عصر العولمة. تذهب أطروحة هذا الفصل إلى توسيع مدى النقاش والتفسيرات التى قدمناها فى الفصول السابقة لتشمل المستويات القاعدية للمسلمين والعرب فى أمريكا الشمالية وحياتهم اليومية.

ظل النشطاء، ورجال الدين والطلبة والمواطنون المسلمون يتعرضون للمضايقات والتحرشات وأحاديث الكراهية وأعمال العنف والتحقيقات وحملات تشويه السمعة والمحاكمات. كما ظلت المنظمات الخيرية والمؤسسات التعليمية والمجموعات الطلابية الإسلامية مستهدفة ومراقبة ومخترقة هذا إلى جانب شيطنتها ومحاولات الإيقاع بها وغوايتها. ليس من المهم إن كانت نسبة ضئيلة لا تذكر من السكان ترتكب أعمالا إرهابية، أو إن كانت نسبة كبيرة من المشتبه فيهم المدعى عليهم بارتكاب أعمال إرهابية مذنبين، حيث قد يقول الناقدون إن هذا الكتاب ما هو إلا محاولة لتبرئة من يشاركون فى أعمال إرهابية حقة ضد المدنيين الأبرياء سواء كانوا يعيشون فى أمريكا الشمالية أو أوربا أو الشرق الأوسط. وفى هذا، فإنهم يفضلون توجيه الاتهامات والقذف بدلا من محاولة فهم الدوافع السياسية والتاريخية خلف أعمال العنف البائسة مثل تفجيرات ٩/١١، وتفجيرات المواصلات العامة بلندن ومدريد، أو تفجيرات المجمع السكنى بالرياض عام ٢٠٠٣ والتى أدت إلى وقوع عدد كبير من

القتلى غالبيتهم من العمال والعائلات العربية والأسيوية المغتربة وليس من الجنود الأمريكيين الذين كانوا مستهدفين، وأدت أيضا إلى اعتقالات جماعية بالسعودية وكان أحمد عمر أبوعلى أحد هؤلاء المعتقلين.

ليس بالإمكان مناقشة عوامل «الإرهاب» التاريخية أو دوافعه السياسية المحددة بالإعلام الأمريكى أو المؤسسات والمنتديات العامة بالولايات المتحدة بأسلوب ذى معني، حيث إن كلها عوامل يفضل الأمريكيون من مختلف الأطياف عدم تفحصها. تشمل تلك العوامل اقتلاع الشعب الفلسطينى الذين يخضعون لنظام مؤسس مستدام، وبمصادقة من الولايات المتحدة، من سوء المعاملة والظلم والإذلال والحرمان والتمييز العنصري. تشمل أيضا دعم الولايات المتحدة الاقتصادى والاستخباراتى والعسكرى والسياسى للأنظمة المستبدة والملكية فى البلدان العربية والإسلامية والقائمة على تحكم الأثرياء ونهب أموال البلاد من خلال فرض القوانين العسكرية والقوانين الجائرة، وحيث تتفشى المحسوبية والشللية والأوليجاركية وتسود النظم النيوليبرالية.أيضا، من بين هذه العوامل تدمير العراق من خلال فرض العقوبات أولا الذى أدى إلى وهْن اقتصاده ومجتمعه المدنى ثم اجتياحه فى عملية «تحرير» العراق من خلال «الصدمة والترويع» مما قضى على اقتصاده ومؤسساته العلمانية وتقاليده ليحل محلها السلطوية والشللية والطائفية والنيوليبرالية.

هدف هذا الفصل هو طرح أمثلة متنوعة حديثة توضح الإسلاموفوبيا الثقافية والمؤسسة فى الولايات المتحدة. لم تنجح الحكومة وهيئات فرض القوانين سوى فى اكتشاف حالات جد قليلة من المحاولات أو المخططات الإرهابية (والتى حظيت بتغطيات إعلامية واسعة) هذا على الرغم من ضخامة ميزانيتها الأمنية وادعائها الشائع بوجود تهديدات إرهابية كبيرة وخطيرة. وعلى حين أن تلك الجهات نجحت فى استصدار بعض الإدانات، إلا أن كثيراً من تلك الإدانات ضد «الإرهابيين المشتبه فيهم» تمت من خلال حرمان المدعى عليهم من حقوقهم المدنية قبل الادعاء عليهم ومحاكمتهم وأثناءها وبعدها. غدا هذا ممكناً لأنه تم تخدير مشاعر الجماهير ضد

حقيقة الانتهاك المنظم لحقوق المسلمين والعرب، أو حتى حرمانهم منها، لأن أصلهم كمسلمين يجعلهم غير مؤهلين للحقوق الأصيلة لكل إنسان «متحضر». وفي نفس الوقت، تحدث الانتهاكات لأن الجمهور الأمريكي غدا مفرط الحساسية لتهديدات متوهمة وشيكة من «الإرهابيين» الذين يتخيلونهم وهم يختبئون خلف كل شاحنة مؤجّرة، أو محطة بنزين، أو محل تجاري، أو مبنى جامعي أو مكتب سياسي!!